

التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الصناعة المالية الإسلامية لتحقيق الشمول المالي: دول شمال إفريقيا أنموذجاً

Financial technology as a mechanism to enhance the Islamic financial industry to achieve financial inclusion: North African countries as model

شوقي بورقية¹، هاجر زرارقي^{2*}

مخبر LEMAC، جامعة فرحات عباس سطيف 1، bourakba.chawki@univ-setif.dz

مخبر LEMAC، جامعة فرحات عباس سطيف 1، hadjer.zerargui@univ-setif.dz

تاريخ التسليم: 2022/5/5 تاريخ التقييم: 2022/10/9 تاريخ القبول: 2022/12/30

Abstract

الملخص

This paper seeks to highlight the role of financial technology in strengthening the Islamic financial industry to achieve financial inclusion in North African countries, by first standing on the status of the Islamic financial industry and then the status of financial inclusion and financial technology in North Africa. The study reached a set of results, the most important of which is that the growth of Islamic finance in North Africa has achieved good numbers in recent years, although it still represents only 1% of the Islamic financial industry in the world, and that financial technology platforms play a major role in promoting the growth of the Islamic financial industry, whether by enhancing its stability by increasing its market share and facing global competition, or by providing an opportunity for Islamic banks to partner with emerging companies in the field of financial technology to attract a larger group of investors, and to expand the Islamic financial industry in North African countries. It provides enormous potential for banking and financial inclusion through absorbing more traders are not covered by financial services.

Keywords: Financial technology: Islamic financial industry, financial inclusion, North African countries.

JEL classification : G21: G38

هدفت هذه الورقة إلى إبراز دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الصناعة المالية الإسلامية لتحقيق الشمول المالي في شمال إفريقيا، وذلك من خلال الوقوف بداية على وضعية الصناعة المالية الإسلامية ثم وضعية الشمول المالي والتكنولوجيا المالية في شمال إفريقيا.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن نمو التمويل الإسلامي في شمال إفريقيا يحقق أرقاما جيدة في السنوات الأخيرة رغم أنه مازال يمثل فقط 1% من الصناعة المالية الإسلامية في العالم، وأن منصات التكنولوجيا المالية تلعب دورا كبيرا في تعزيز نمو الصناعة المالية الإسلامية، سواء من خلال تعزيز استقرارها عن طريق زيادة حصتها السوقية ومواجهة المنافسة العالمية، أو من خلال توفير فرصة للمصارف الإسلامية للمشاركة مع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية لجذب مجموعة أكبر من المستثمرين، كما أن توسع الصناعة المالية الإسلامية في دول شمال إفريقيا يوفر إمكانيات هائلة لتحقيق الشمول المالي والمصرفي وذلك من خلال استيعاب المزيد من المتعاملين من غير المشمولين بالخدمات المالية.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية: الصناعة المالية الإسلامية، الشمول المالي، دول شمال إفريقيا.

JEL classification : G21، G38

تمهيد:

أصبح الشمول المالي يحظى بدعم المجتمع الدولي وفي مقدمته مجموعة العشرين، التي تبنت الشمول المالي كأحد الركائز الأساسية لدعم أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار المالي، فمن الصعب تصور استدامة الاستقرار المالي بينما لا تزال هناك نسبة كبيرة من السكان أو المؤسسات مستعدة مالياً من النظام الاقتصادي .

ولقد تسارع التحول نحو رقمنة الخدمات المالية بوتيرة غير مسبوقة، وأصبح مفهوم التكنولوجيا المالية من المفاهيم التي يردد صداها كثيراً. وأحدثت التكنولوجيا المالية طفرة عالمية في تقديم المنتجات المالية المصرفية والتأمينية والاستثمارية والتمويلية. فقد أصبح الاهتمام بالتكنولوجيا المالية ليس مجرد رفاهية بل أصبح صناعة قائمة بذاتها برقم أعمال يقدر عالمياً بمليارات الدولارات.

ولعل أهم القطاعات المالية التي شهدت تطوراً كبيراً في الآونة الأخيرة هي الصناعة المالية الإسلامية والتي يمكن أن تسهم بشكل فعال في تحقيق الشمول المالي من خلال تقديم مجموعة من الحلول والأليات للمشاكل التي تواجهها الكثير من الدول الإسلامية، من فقر وتهميش وبطالة.

ألا أن هذه الصناعة تحتاج إلى تطوير العديد من المنتجات التي تسهم في إيجاد الحلول للمشاكل المذكورة آنفاً كما أنها تلائم وطبيعة المجتمعات الإسلامية، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن التكنولوجيا المالية تعتبر فرصة جديدة يمكن من خلالها جعل المالية الإسلامية أكثر تطبيقاً وشمولية للمجتمعات الإسلامية وغير الإسلامية. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة انتظمت خطتها في الفقرات التالية:

- التكنولوجيا المالية في دول شمال إفريقيا؛
- الصناعة المالية الإسلامية في دول شمال إفريقيا؛
- الشمول المالي في دول شمال إفريقيا؛
- دور الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق الشمول المالي في دول شمال إفريقيا.

انطلاقاً مما تقدم ستحاول الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيس التالي:

كيف يمكن أن تسهم التكنولوجيا المالية في تعزيز دور الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق الشمول المالي في دول شمال إفريقيا؟

الدراسات السابقة والفجوة البحثية

دراسات بحثت في دور التقنية المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية

- دراسة عبد الكريم قندوز (2019)، التقنيات المالية والصناعة المالية الإسلامية (قندوز، 2019)، حيث استعرضت الدراسة أنواع التكنولوجيا المالية، كما تناولت العلاقات التبادلية والمتضاربة أحياناً بين التقنيات المالية وأنماط العمل التقليدية وآثارها المتوقعة على الاستقرار المالي والسلطات الإشرافية . حيث بينت الحالات التي استعرضتها الدراسة أن

النجاح في تبني التقنيات المالية يكون من خلال الموازنة بين التكنولوجيا وخدمة المستهلك والممارسات المرنة للأعمال، وتوفر التقنيات المالية بديلاً حقيقياً للمصرفية التقليدية وأنظمة الدفع وخدمات التأمين والصناديق الاستثمارية وتقريباً كل الخدمات التي يكمن أن تقدمها مؤسسات الخدمات المالية. ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن دخول التقنيات المالية عالم التمويل الإسلامي مازال في مراحله الأولى، وعلى الرغم من وجود بعض التطبيقات المختلفة لتلك التكنولوجيا، إلا أن معظم الفاعلين يعملون حالياً في مجال التمويل الجماعي، كما يمكن أن تكون التطبيقات التقليدية مفيدة للصناعة المالية الإسلامية، إذ يقتررب بعضها من مبادئ الاقتصاد الإسلامي بشكل ملموس.

- دراسة حنان العمراوي (2019)، منصات التكنولوجيا المالية كألية لتعزيز نمو الصناعة المالية الإسلامية: دراسة حالة منصة ناسداك دبي للمرابحة (العمراوي، 2019)، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى إمكانية استخدام منصات التكنولوجيا المالية كوسيلة لتعزيز نمو الصناعة المالية الإسلامية مع دراسة حالة منصة ناسداك دبي للمرابحة بهدف تبيان أهميتها في تعزيز التمويل الإسلامي، سواء من خلال إدارة سيولة المصارف الإسلامية، أو من خلال تعزيز نمو سوق الصكوك الإسلامية ببورصة ناسداك دبي. وقد توصلت الدراسة إلى أن منصة ناسداك دبي للمرابحة تقوم بإدارة سيولة المصارف الإسلامية بكفاءة، مع تعزيز نشاط إدراج الصكوك في بورصة ناسداك دبي، مما أدى إلى زيادة قوة الطلب من المستثمرين المحليين والدوليين، وبالتالي نمو حجم سوق الصكوك.

دراسات بحثت في دور الصناعة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي

- دراسة رامي يوسف عبيد (2019)، أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول العربية (عبيد، 2019)، حيث استهدفت الدراسة الوقوف على دور الخدمات المالية الإسلامية واستخداماتها في تعزيز فرص الوصول إلى التمويل في الدول العربية، حيث تم إعداد استبيان موجه إلى المصارف المركزية العربية والمؤسسات المصرفية والمالية التي تقدم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية سواء بصورة كاملة أو من خلال نوافذ منفصلة، ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الخدمات المالية الإسلامية تلعب دوراً كبيراً في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية لما تمثله هذه الخدمات من نافذة مهمة يمكن من خلالها توسيع فرص الوصول للتمويل، ولتعزيز دور المؤسسات المالية الإسلامية لتحقيق الشمول المالي، لا بد من الاهتمام بتطوير المؤسسات المالية الإسلامية بما يعزز من الاستقرار المالي.

- دراسة ربيعة بن عيشوبة (2018)، صناعة التمويل الإسلامي و دورها في تعزيز الشمول المالي -دراسة حالة الدول العربية (بن عيشوبة، 2018)، حيث هدفت هذه الدراسة إلى البحث في واقع الشمول المالي و قطاعات التمويل الإسلامي على مستوى العالم و الوطن العربي، مع بيان الدور الذي يمكن أن تؤديه قطاعات التمويل الإسلامي باعتبارها أحد أهم مصادر التمويل للشرائح المهمشة مالياً في الدول العربية. ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن مستويات الشمول المالي تتفاوت بدرجة كبيرة فيما بين الدول العربية، فبعض هذه الدول في وضع أفضل نسبياً على صعيد مؤشرات الشمول المالي، إلا أن الحاجة تبرز لتحسين الوصول للخدمات المالية لدى جميع الدول العربية دون استثناء، ولا شك أن قطاعات التمويل الإسلامي كان لها دور كبير في تحسين مستويات

الشمول المالي لدى الكثير من الدول العربية و على وجه الخصوص دول مجلس التعاون الخليجي ، و من المرجح أن يكون للتمويل الإسلامي دور كبير في هذا النطاق فيما يخص باقي الدول العربية خاصة و أن هناك شريحة كبيرة من مواطني هذه الدول لا يزالون يقصون أنفسهم عمداً من الاستفادة من الخدمات المالية المتوفرة لأسباب دينية.

- دراسة عبد الحليم غربي(2018) ، دور الصيرفة الإسلامية في الشمول المالي والمصرفي: الاقتصادات العربية نموذجا (غربي)، دور الصيرفة الإسلامية في الشمول المالي والمصرفي: الاقتصادات العربية نموذجا، (2018)، حيث هدفت هذه الورقة إلى تحليل أفضل السياسات الفعالة لتحسين فرص الفئات المحرومة من الخدمات في الحصول على المنتجات المالية الإسلامية الملائمة واستخدامها في الاقتصادات العربية .وتقديم اقتراحات لصانعي السياسات في الاقتصادات العربية كدليل عام للإجراءات الأكثر تأثيراً في أغلب الدول وفي أغلب الأوقات؛ ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها حاجة الاقتصادات العربية إلى استخدام المالية الإسلامية التي تؤدي دوراً محفزاً في استقطاب الأفراد والمشروعات الصغيرة المستبعدة مالياً إلى النظام المالي الرسمي؛ والتي لا ترغب في استخدام الخدمات المالية والمصرفية لأسباب دينية وأن التمويل الإسلامي يتجاوز الشمول المالي إلى الشمول الاجتماعي.

- دراسة سامي بناصر وآخرون (2015) بعنوان **Can Islamic Banking Increase Financial Inclusion?** (Sami Ben Naceur, 2015)، حيث تحل الورقة المعلومات الموجودة على المستوى القطري حول العلاقة بين تطوير المصرفية الإسلامية والشمول المالي. في الدول الإسلامية - أعضاء منظمة التعاون الإسلامي (OIC) - تميل مؤشرات الإدماج المالي المختلفة إلى أن تكون أقل، وحصّة الأفراد المستبعدين الذين يشيرون إلى أسباب دينية لعدم استخدام الحسابات المصرفية أكبر بشكل ملحوظ مما هو عليه في البلدان الأخرى، وبالتالي يبدو أن الصيرفة الإسلامية وسيلة فعالة للشمول المالي. ومع ذلك، وجدنا أنه على الرغم من أن الوصول الفعلي للخدمات المالية قد نما بسرعة أكبر في دول منظمة المؤتمر الإسلامي، إلا أن استخدام هذه الخدمات لم يزد بالسرعة. علاوة على ذلك، يُظهر تحليل الانحدار دليلاً على وجود ارتباط إيجابي بالانتماء للأسر والشركات لتمويل الاستثمار، ولكن هذا الارتباط التجريبي لا يزال مؤقتاً وضعيفاً نسبياً. تستكشف الورقة أسباب ذلك وقد تقترح عدة توصيات لتعزيز قدرة المصرفية الإسلامية على تعزيز الشمول المالي.

الفجوة البحثية لهذه الدراسة عن الدراسات السابقة

في ضوء العرض السابق للدراسات ذات العلاقة بموضوع هذه الورقة، نلاحظ أنها تناولت بشكل منفصل التكنولوجيا المالية ودورها في نمو الصناعة المالية الإسلامية من جهة ومن جهة أخرى أثر الصناعة المالية الإسلامية على الشمول المالي، من خلال عرض واقع الشمول المالي وقطاعات التمويل الإسلامي على مستوى العالم والوطن العربي بالخصوص، والسياسات المختلفة التي انتهجتها الدول العربية في الحصول على الخدمات المالية. إلا أن هذه الدراسة لم تنظر إلى العلاقة بين التكنولوجيا المالية والصناعة المالية الإسلامية والشمول المالي من نفس الزاوية التي نظرت إليها الدراسات السابقة. حيث سلطت الضوء على أهمية دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الصناعة المالية الإسلامية ومنه مساهمة هذه الأخيرة في تحقيق الشمول المالي.

بالإضافة إلى أن البحث الحالي هو استكمال للجهود البحثية التي تطرقت لموضوع التكنولوجيا المالية والصناعة المالية الإسلامية وذلك بمنطقة شمال إفريقيا. وتحاول هذه الدراسة سد الفجوة في الدراسات السابقة من خلال إضافتها ما يلي:

أولاً: التكنولوجيا المالية في دول شمال إفريقيا

مع انتشار الثورة الرقمية عالمياً أصبح تحديد النمو والتنمية البشرية يتم من خلال مستويات الاندماج في الاقتصاد الرقمي (الاسكوا، 2019، صفحة 43)، فمدى تقدم الدول أصبح يقاس بكونها مجتمعات معرفية أو معلوماتية وليس بكونها مجتمعات صناعية. وعليه ظهرت تحديات جديدة للمجتمعات تتمثل في التقليل من أشكال عدم المساواة الجديدة التي تعرف بالفجوة الرقمية، فقد خلقت هذه التكنولوجيا مسافة أو فجوة رقمية تتمثل في درجة التفاوت أو الفوارق التي تفصل بين الدول من حيث مستويات تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال (ITU، 2020). ومصطلح الفجوة الرقمية لا يقتصر فقط على عدم المساواة في النفاذ (أو عدم النفاذ) إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين الدول وإنما بين المناطق والأقاليم وقطاعات معينة في المجتمع وحتى بين فئات المجتمع الواحد، حيث تبرز خصوصاً بين الرجال والنساء وبين الشباب وكبار السن وأيضاً بين سكان المدن والأرياف (الاسكوا، 2019، صفحة 60).

يبين تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات المعنون بـ "التطور الرقمي: حقائق وأرقام" لعام 2021 عمق الفجوة الرقمية على الصعيد الدولي. حيث تظهر الأرقام أن 63% من سكان العالم يستخدمون الإنترنت أي حوالي 4,9 مليار شخص وأن ما نسبته 96% من 2,9 مليار شخص هم مستخدمين رقمياً في دول العالم النامي. وقد بلغ عدد الأفراد الذين يستخدمون شبكة الإنترنت لعام 2021 نسبة 33% في إفريقيا مقابل 66% في الدول العربية، لتصل إلى 81% في أمريكا و87% في أوروبا، كما بلغت هذه النسبة 90% في الدول المتقدمة في حين لا تتجاوز 27% في الدول الأقل نمواً (ITU I. T., 2021, p. 2). كما يبين ذات التقرير أنه خلال الفترة 2019-2021 حدثت زيادة بنسبة 23% و20% في نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت في إفريقيا والدول الأقل نمواً على التوالي، وفي الدول المتقدمة كان النمو أضعف بكثير حيث أصبح استخدام الإنترنت بها شاملاً تقريباً أين بلغ أكثر من 90% عام 2021 مقابل 87% عام 2019. وتظهر الإحصاءات أن نسبة استخدام الإنترنت في المناطق الحضرية تبلغ ضعف ما هي عليه في المناطق الريفية. وهناك أيضاً فجوة بين الأجيال حيث 71% من سكان العالم الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً يستخدمون الإنترنت، مقارنة بـ 57% من جميع الفئات العمرية الأخرى. ويبين المرجع نفسه أن الفجوة الرقمية* بين الجنسين تتزايد على المستوى العالمي، وذلك بسبب ازدياد الفجوة في البلدان النامية والأقل نمواً. فعلى المستوى العالمي بلغت نسبة استخدام الرجال للإنترنت 62% مقارنة بـ 57% للنساء. ففي حين تقلصت الفجوة في الدول المتقدمة للفترة 2018 إلى 2020 حيث بلغت درجة التكافؤ[†] 0,95 و0,97 على التوالي، اتسعت الفجوة في البلدان الأقل نمواً حيث لا تستخدم الإنترنت سوى 19% من النساء (أقل بـ 12% من الرجال)، وفي إفريقيا 24% للنساء مقابل 35% للرجال، أما في المنطقة العربية بلغت 56% للنساء مقابل 68% للرجال. (ITU I., 2021، صفحة 3).

* مصطلح الفجوة الرقمية بين الجنسين يشير إلى الاختلافات في النفاذ إلى تكنولوجيا الإعلام والاتصال واستخدامها.

[†] درجة التكافؤ تقاس بالنسبة المئوية للإناث على النسبة المئوية للذكور.

ومع تطور التكنولوجيات الرقمية وما تقدمه من فوائد وإمكانات للتنمية انتهجت اقتصاديات الدول النامية والأقل نمواً سياسات بالتحول نحو رقمنة خدماتها حيث انتقلت الفجوة من 66 نقطة عام 2017 إلى 63 نقطة عام 2021. فقد فرض الإبداع التقني واقعا جديداً غير سلوك البشر عبر الانتفاع من هذه التكنولوجيا من أجل مواكبة بقية العالم في الاستفادة من التقنيات الرقمية الحديثة ومواجهة التحديات المرتبطة بها، وفي ظل هذه التطورات أصبح الاهتمام بالتكنولوجيا المالية ليس مجرد رفاهية بل أصبح صناعة قائمة بذاتها برقم أعمال يقدر عالمياً بمليارات الدولارات، فحسب تقرير KPMG حول الاتجاهات والأنشطة الرئيسية في سوق التكنولوجيا المالية على مستوى العالمي لعام 2019 بلغت قيمة الاستثمارات في التكنولوجيا المالية 135.7 مليار دولار (KPMG, 2021).

1- التكنولوجيا المالية والاتجاهات العالمية

- مفهوم التكنولوجيا المالية

تعددت الجهات التي حاولت وضع مفهوم شامل للتكنولوجيا المالية منها المؤسسات المالية والمصرفية والجهات التنظيمية والمنصات الرقمية للتكنولوجيا. فحسب معهد البحوث الرقمية للتكنولوجيا المالية هي عبارة عن "الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي من ضمنها: المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل تحويل الأموال وتبديل العملات وحسابات نسب الفائدة والأرباح ومعرفة الأرباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية". (Baber, 2019, p. 12)

وعرّفتها لجنة بازل للرقابة المصرفية على إنها "أي تكنولوجية أو ابتكار مالي ينتج عنه نموذج أعمال أو عملية أو منتج جديد له تأثير على الأسواق والمؤسسات المالية" (حرفوش، 2019، صفحة 727).

في حين عرفها صندوق النقد العربي على أنها "المنتجات والخدمات التي تعتمد على التقنية الحديثة وتستخدم لتحسين نوعية الخدمات والعمليات المالية التقليدية، أو لها تأثير على المؤسسات في القطاع المالي". (العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، 2019، صفحة 163)

وعليه يمكن القول أن هناك أربع عناصر متشابهة ومتكاملة تشكل مظاهر التكنولوجيا المالية: الجانب المادي أي الآلات والمعدات المستخدمة، الجانب الاستخدامي المتمثل في طرق استخدام هذه المعدات، الجانب العلمي و يتمثل في المعرفة المالية والمصرفية المطلوبة والجانب الابتكاري المتمثل في اكتساب المهارات اللازمة لتقديم الخدمات المالية والمصرفية.

- الخدمات التي تغطيها شركات التكنولوجيا المالية

تقدم الشركات الناشئة مجموعة كبيرة من الخدمات المالية إلى القطاع الخاص والشركات من القطاع الحكومي حيث تتمثل أهم الخدمات التي تغطيها شركات التكنولوجيا المالية فيما يلي: (حرفوش، 2019، الصفحات 729-730)

- **الدفع و التحويلات:** وهي الخدمات الأكثر تقدماً، و يحل محل أنظمة الدفع التقليدية أو تحويل الأموال، فالشركات الناشئة تعمل على تقديم خدمات دفع الفواتير، وحلول الدفع عبر الإنترنت والأجهزة المحمولة بالإضافة إلى المحافظ

الإلكترونية، وإدارة السجلات الإلكترونية لتسوية المعاملات وأكثرها شيوعاً سلسلة الكتل (Bloch chain) والعملات المشفرة (بتكوين) .

- **التمويل والإقراض:** حيث توفر الشركات المقدمة لهذه الخدمات منصات تتيح إمكانية حصول الأفراد على قروض موجهة للاستهلاك، بحيث يكون المقرض أفراد عاديين وليس مستثمرين أو مؤسسات مالية في مقابل الحصول على نسبة فائدة تكون عموماً أقل مقارنة بالقروض الاستهلاكية التي توفرها المؤسسات المالية التقليدية، ومن الأمثلة الأكثر شيوعاً منصات الإقراض المباشر والتمويل الجماعي (Crowdfunding) والتي تعد أحد المفاهيم التي شكلت ثورة في النظام المالي.
 - **التمويل الشخصي والمؤسسي:** يجمع بين خدمة الإقراض المباشر والتمويل الجماعي من خلال توفير الخدمات المصرفية على المنصات الرقمية.
 - **الخدمات المصرفية للمستثمرين وأسواق رأس المال:** تعمل شركات التكنولوجيا المالية بتقديم خدمات تقوم بتزويدها عادة البنوك الاستثمارية.
 - **تكنولوجيا التأمين:** تقدم منتجات التأمين مباشرة للعملاء أو تقدم حلولاً أكثر كفاءة لتقييم المخاطر في الوقت المناسب لشركات التأمين.
 - **إدارة الثروات:** تقدم حلولاً لإدارة الثروات لعملائها بدعم التعلم الآلي. وابتكار تطبيقات على الهواتف المحمولة تمكن الأفراد من التحكم وإدارة معاملاتهم البنكية، من خلال مراقبة حجم الإنفاق وحجم مداخيلهم، بالإضافة للتطبيقات التي تقوم بتوفير حلول خاصة بالمستثمرين كتوفير المعلومات المالية وتقديم الاستشارات وإدارة المحافظ المالية.
 - **تكنولوجيا مراقبة اللوائح التنظيمية:** هي إدارة العمليات التنظيمية داخل الصناعة المالية مع استخدام التكنولوجيا. تشمل الوظائف الرئيسية للتكنولوجيا التنظيمية (Regtche) المراقبة التنظيمية وإعداد التقارير والامتثال.
- ويظهر المؤشر العالمي لتبني التكنولوجيا المالية أن نسبة تبني خدمات التكنولوجيا المالية قد وصل إلى 64% عالمياً سنة 2019 مقابل 16% سنة 2015. وتعتبر الأسواق الناشئة رائدة في مجال تبني خدمات التكنولوجيا المالية، حيث بلغت نسبة التبني في كل من الصين والهند 87% و82% على التوالي، أما في روسيا وجنوب إفريقيا فهي تقترب من 82% (Global Fintech Adoption Index 2019).
- والجدول أدناه بين لنا ترتيب وتطور استخدام مختلف الخدمات التي تغطيها شركات التكنولوجيا المالية على المستوى العالمي .

الجدول (01): ترتيب وتطور استخدام الخدمات التي تغطيها شركات التكنولوجيا المالية للفترة 2015-2019

الخدمات	الترتيب	2015	2017	2019
تحويل الأموال والمدفوعات	1	18%	50%	75%
الادخار والاستثمار	2	17%	24%	48%
الموازنة والتخطيط	3	8%	20%	34%
التأمين	4	8%	10%	29%

الإقراض	5	6%	10%	27%
---------	---	----	-----	-----

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على معطيات تقرير (KPMG, 2021, p. 10)

يوضح الجدول أن عمليات تحويل الأموال تستحوذ على نسبة تبني الخدمات المالية حيث جاءت في المرتبة الأولى مقارنة بالخدمات الأخرى، إذ ارتفع عدد الأفراد الذين يستخدمون على الأقل خدمة من هذا النوع من 18% سنة 2015 إلى 75% سنة 2019، وتعد خدمة P2P الأكثر انتشاراً. كما عرفت الخدمات المالية المرتبطة بالادخار والاستثمار ارتفاع ملحوظ في عدد المستخدمين من 17% إلى 48% للفترة 2015-2019، وتأتي في المرتبة الثالثة خدمة التمويل والتخطيط المالي بنسبة تبني قاربت 34%، تليها خدمة تكنولوجيا التأمين حيث انتقلت من 8% سنة 2015 إلى 10% سنة 2017 إلى 29% سنة 2019. أما خدمات الإقراض فقد احتلت المرتبة الخامسة بنسبة تبني بلغت 27% سنة 2019. وارتفع الاستثمار العالمي في التكنولوجيا المالية خلال الفترة 2010-2019 بشكل ملحوظ حيث بلغ 215.4 مليار دولار سنة 2019، وفي سنة 2020 انخفضت هذه الاستثمارات بنحو الثلث بسبب جائحة كوفيد-19 ليصل حجم الاستثمارات إلى 121.5 مليار دولار. كما يمكن توضيح حجم الاستثمار العالمي حسب الخدمات المقدمة في مجال التكنولوجيا المالية في الجدول التالي:

الجدول (02): الاستثمار العالمي الخاص في مختلف خدمات التكنولوجيا المالية

السنة	إدارة الأصول PropTech		الامن السيبراني Cybersecurity		الدفع Payment		تكنولوجيا مراقبة اللوائح regtech		التأمين Insurtech		إدارة الثروات Wealthtech		بلوكشين Blockchain
	عدد الصفقات (مليار دولار)	التمويل (مليار دولار)	عدد الصفقات (مليار دولار)	التمويل (مليار دولار)	عدد الصفقات (مليار دولار)	التمويل (مليار دولار)	عدد الصفقات (مليار دولار)	التمويل (مليار دولار)	عدد الصفقات (مليار دولار)	التمويل (مليار دولار)	عدد الصفقات (مليار دولار)	التمويل (مليار دولار)	التمويل (مليار دولار)
2014	45	0.3	15	0.057	246	15.8	45	3.9	101	3.3	22	0.6	0.7
2015	61	0.4	16	0.077	285	12.5	68	1.3	145	2.9	25	0.87	0.6
2016	70	1	22	0.27	295	10.9	72	3.7	160	11.8	18	0.2	0.8
2017	77	0.5	28	0.1	411	17.7	146	1.5	379	11.2	38	0.2	5.2
2018	112	1.9	47	0.4	417	52.4	195	6.5	454	28.2	52	0.7	6.9
2019	105	2.6	53	0.5	422	105.9	203	3.5	425	14.3	37	0.4	4.7
2020	-	-	26	2.0	404	19.7	191	10.6	287	14.5	29	0.3	2.8

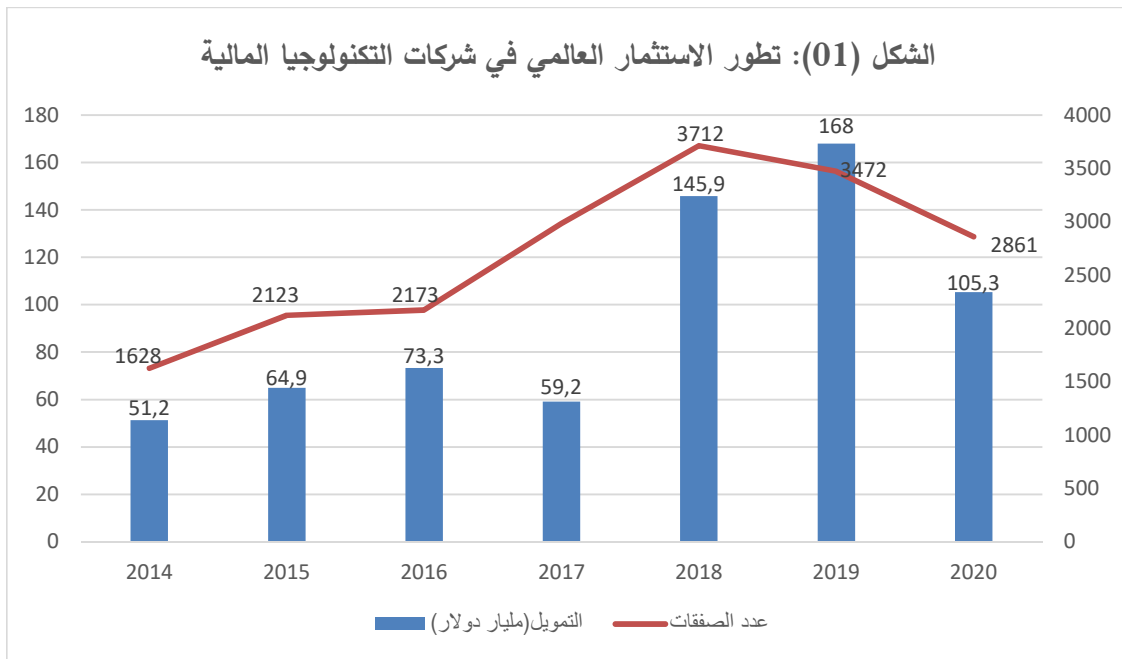
المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على معطيات تقرير (KPMG, 2021)

من خلال الجدول (02)، نلاحظ ارتفاع الاستثمار في خدمات الأمن السيبراني بشكل ملحوظ وهذا سواء من جانب التمويل أو عدد الصفقات وهذا بسبب ما يليه المستثمرون من اهتمام بهذا الجانب من خلال تقنية تعرف على عميلك KYC وتقنيات أخرى. وعلى الرغم من انخفاض الاستثمار في تكنولوجيا مراقبة اللوائح في سنة 2019 مقارنة بـ 2018 إلا أنها

سجلت رقم قياسي في عدد الصفقات وهذا يعكس الاهتمام المتزايد بهذا النوع من الخدمات، والارتفاع الذي حدث في السنتين الأخيرتين بسبب صدور النظام العام لحماية البيانات وخدمات الدفع في أوروبا، ومن المرتقب أن تشهد هذه الخدمات اهتمام أكبر في السنوات القادمة مع زيادة التركيز على حماية المستهلك وأمن البيانات. في حين أن الاستثمار في التأمين انخفضت معاملته إلى أكثر من 40% بينما الاستثمار فيه عرف ارتفاع طفيف، وتستمر عمليات البلوكشين في الاحتفاظ بإمكانات تحويلية كبيرة ومع نضوجها ستتوسع قابليتها للتطبيق.

- التطور العالمي للاستثمار في شركات التكنولوجيا المالية

حسب تقرير (KPMG, 2021, p. 8) فإن حجم نشاط الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية في العالم هو في تزايد مستمر منذ سنة 2010 إلى غاية سنة 2019، فقد ارتفع رأس المال المستثمر من 0.1 مليار دولار إلى 168 مليار دولار سنة 2019 وبعده صفقات وصل إلى 3742 صفقة، ما يدل على الاهتمام والتحول نحو الخدمات المالية الرقمية بشكل متزايد، إلا أنه حدث انخفاض في قيمة الاستثمارات عام 2020 حيث بلغت قيمتها 105 مليار دولار وبعده صفقات بلغ 2861 صفقة، وذلك بسبب الانخفاض في عدد صفقات نشاط الاندماج والاستحواذ العالمي في مجال التكنولوجيا المالية حيث وصل عددها إلى 418 صفقة سنة 2020 وبحجم استثمار قيمته 61 مليار دولار مقابل 541 صفقة وبحجم استثمار بلغ تقريبا 130 مليار دولار لسنة 2019. وتصدرت الولايات المتحدة الأمريكية القائمة بـ 10755 شركة ناشئة للتكنولوجيا المالية عام 2021، و9323 شركة ناشئة موزعة في كل من أوروبا، الشرق الأوسط وإفريقيا، و6268 بمنطقة آسيا-الباسيفيك (Statista, 2021).



المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على معطيات تقرير (KPMG, 2021)

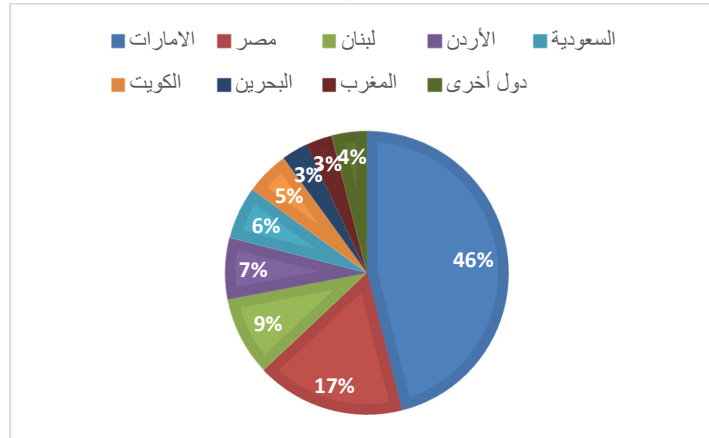
من خلال الشكل (01)، نلاحظ تراجع الاستثمارات العالمية في مجال التكنولوجيا المالية في عام 2020 مقارنة بسنة 2019، وتستحوذ صفقات الاندماج والشراء على الاستثمار العالمي في التكنولوجيا المالية بقيمة 97.3 مليار دولار، وأكبر صفقات الاندماج والشراء لعام 2019 تمت في المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا استونيا إيطاليا وأستراليا. وبحسب القارات تستحوذ كل من الأمريكيتان وأوروبا على معظم التمويل في العالم، ففي قارة أمريكا تم استثمار ما قيمته 64.2 مليار دولار تليها قارة أوروبا بـ 58 مليار دولار، أما قارة آسيا تشهد انخفاضاً في الاستثمار في مجال التكنولوجيا المالية. والملاحظ أيضاً أن نمو أسواق التكنولوجيا المالية لم يعد محصوراً على أسواق الولايات المتحدة والصين والمملكة المتحدة والتي تمثل 39% من مجموع الصفقات، بل عرفت دول الشرق الأوسط نمواً مقبولاً.

2- واقع التكنولوجيا المالية في شمال إفريقيا

امتدت ثورة التكنولوجيا المالية إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ويظهر ذلك في النمو الواضح لعدد الشركات التي تستخدم هذه التكنولوجيا، فمع نهاية 2015 كان هناك 105 شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية حسب تقرير الذي أعدته شركة بيرفورتن بالشراكة مع مختبر ومضة، تغطي 12 دولة في الوطن العربي، موزعة كالتالي: 29% بشمال إفريقيا و 42% بدول مجلس التعاون الخليجي و 29% في دول المشرق العربي. (بيرفورتن، 2016).

كما سجل قطاع التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نمواً هائلاً خلال فترة زمنية قصيرة. وبحسب التقرير الصادر عن منصة ماجنيت لمشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تصدر قطاع التكنولوجيا المالية قائمة باقي القطاعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من ناحية عدد الصفقات في العامين 2018 و 2019، و بينت الإحصاءات أن عدد الشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا المالية سجل معدل نمو سنوي مركب قدره 39% منذ عام 2012، حيث عرف عدد الشركات الناشئة في المنطقة قفزة كبيرة فقد وصل إلى 310 شركة سنة 2018 أي تضاعف العدد بثلاث مرات في فترة وجيزة وهي ثلاث سنوات. وتتواجد هذه الشركات معظمها في الإمارات ومصر، إذ تستحوذ هذه الدول على نحو 74% من مجموع الشركات الكلي، وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة هي نقطة الجذب الأكبر في المنطقة لمشاريع التكنولوجيا المالية حيث استحوذت على أكثر من 70% من إجمالي التمويل في عام 2019 (ماجنييت، 2020، صفحة 25).

الشكل (02): نسب توزيع شركات التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام 2018



المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على معطيات تقرير (ماجنييت، 2020).

- عدد ونسبة إجمالي شركات التكنولوجيا المالية في شمال إفريقيا

في ضوء حرص دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مواكبة التطور التكنولوجي المتسارع في مجال التكنولوجيا المالية، وفي ضوء التوجه نحو مجتمع رقمي، سجلت المنطقة نمواً معتبراً في عدد شركات التكنولوجيا المالية على مدار السنوات الماضية مقارنة بغيره من القطاعات. وحيث تعتبر المنطقة الأكثر جذباً للاستثمار في قطاع التكنولوجيا المالية، وهذا ما يبرزه الاهتمام المتزايد من قبل المستثمرين المحليين والأجانب، حيث بلغت نسبة المستثمرين الأجانب في قطاع التكنولوجيا المالية من خارج المنطقة 14% عام 2019 (ماجنييت، 2020). وهذا كان له الأكثر الكبر على عدد الشركات حيث وصل إلى 310 شركة ناشئة خلال سنة 2018، كان نصيب منطقة شمال إفريقيا منها في حدود 23%. ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الجدول التالي:

الجدول (03): عدد ونسبة إجمالي شركات التكنولوجيا المالية في شمال إفريقيا لعام 2018.

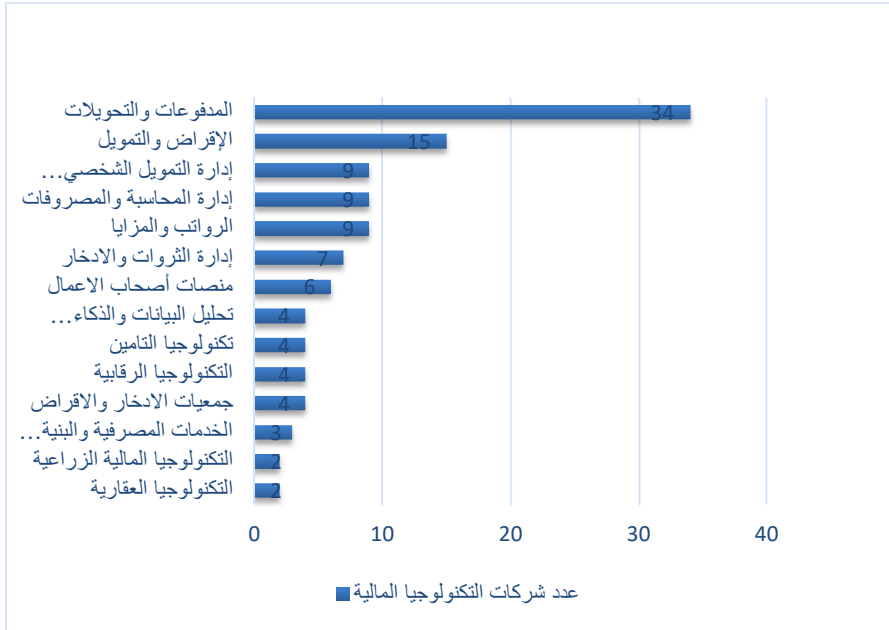
الدولة	% إجمالي شركات التكنولوجيا المالية	عدد الشركات التكنولوجية المالية
المغرب	3 %	9
الجزائر	أقل من 1%	أقل من 3
تونس	2 %	6
ليبيا	أقل من 1%	أقل من 3
مصر	17%	52

المصدر: منصة ماجنييت بالتعاون مع سوق أبو ظبي، مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، نسخة 2019، ص 25.

تعتبر مصر أول أكبر دولة في منطقة شمال إفريقيا من حيث عدد الصفقات وإجمالي الاستثمارات في التكنولوجيا المالية، كما تحتل المرتبة الثانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 23% من إجمالي الصفقات و 21% من إجمالي الاستثمارات بالمنطقة، وتعد رابع أكبر دولة في إفريقيا من حيث الاستثمار في التكنولوجيا المالية (DIMICI, 2020, p. 11).

وارتفع عدد الشركات الناشئة المصرية المتخصصة في التكنولوجيا المالية عام 2021 إلى حوالي 112 شركة مقابل شركتين فقط عام 2014، أي بمعدل نمو تجاوز 178% (المصري، 2021، صفحة 23). وتتوزع هذه الشركات على مختلف الخدمات كما هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل (03): توزيع شركات التكنولوجيا المالية حسب مختلف الخدمات لعام 2021 - مصر

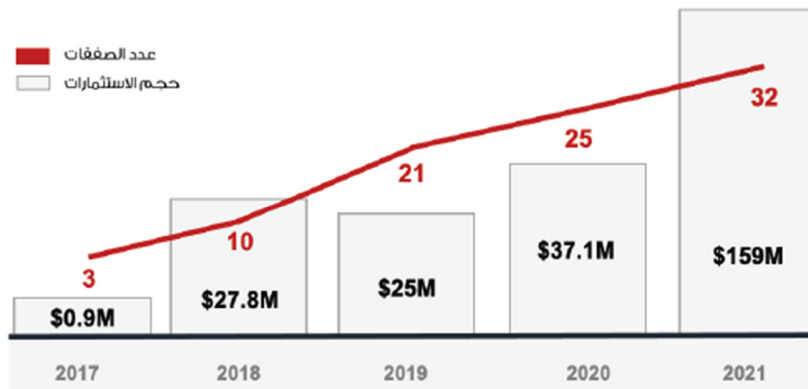


المصدر: تقرير منظور التكنولوجيا المالية في مصر 2021، ص 23.

يتضح من الشكل (03) أن الانتشار الأكبر لمصر في قطاع التكنولوجيا المالية هو لخدمات المدفوعات والتحويلات بنسبة 29% من مجموع الخدمات المقدمة بواقع 34 شركة، يليه قطاع الإقراض والتمويل بـ 15 شركة بنسبة 12% من مجموع الخدمات المقدمة، أما باقي الخدمات فتوزع تقريبا بالتساوي.

بلغ حجم الاستثمارات في سوق شركات التكنولوجيا المالية المصرية 159 مليون دولار عام 2021 وبعده صفقات تجاوزت 30 صفقة مقابل استثمارات بقيمة 0,9 مليون دولار وإجمالي عدد 3 صفقات عام 2017 (المصري، 2021، صفحة 43). هذا ما يبين النمو الكبير الذي تشهده سوق التكنولوجيا المالية في مصر.

الشكل (04): تطور حجم الاستثمار وعدد الصفقات في مصر للفترة 2017-2021



المصدر: تقرير منظور التكنولوجيا المالية في مصر 2021، ص 42.

ويعتبر قطاع التكنولوجيا المالية قطاع فتي في المغرب إلا أنه ينمو باستمرار، حيث تحتل المغرب المرتبة الثانية بعد مصر بمنطقة شمال إفريقيا من حيث عدد الصفقات وإجمالي حجم الاستثمارات في مجال التكنولوجيا المالية. ففي عام 2020 كان نصيب المغرب من مجموع شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية هو 13%، كما بلغ عدد الشركات بها 20 شركة عام 2021 (Richie Santodiaz, 2021, p. 52)، وتتركز المنتجات والخدمات المتاحة حول قطاعي المدفوعات والتأمين، وتولي المغرب أهمية كبيرة لمنصات التمويل الجماعي باعتبارها إحدى الأدوات الأساسية لتنمية ريادة الأعمال، حيث يوجد حالياً منصتان هما "سمالا" و "كوتيزي" (عبد المنعم، عبيد، و أنور، 2021، صفحة 10).

وأطلق البنك المركزي المغربي الإصدار الأول من برنامج تحديات التقنية المالية والابتكارات المفتوحة n من أجل دعم النمو والابتكار للشركات الناشئة، هذا التحدي ساعد في تشجيع المزيد من الابتكار في خدمات التكنولوجيا المالية وبالأخص الخدمات التي تحظى بنسبة تبني معدومة بالمغرب مثل تكنولوجيا التنظيم *Regtech* وسلسلة الكتل Blockchain (Richie Santosdiaz, 2021).

كما تعد تونس مركزاً ناشئاً للتكنولوجيا المالية، وكانت أول دولة إفريقية تسن قانون الشركات الناشئة عام 2018، وهو جزء من استراتيجية الحكومة الرقمية التونسية 2020 لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتوسيع البنية التحتية التكنولوجية. وفي عام 2017 تم اختيارها مركز التميز الرقمي الإفريقي من قبل الاتحاد الإفريقي. وفي عام 2019 سجلت امتلاكها لبيئة الشركات الناشئة الأسرع نمواً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث استحوذت على خامس أكبر عدد من الصفقات بنسبة 8% من جميع الصفقات، وبزيادة قدرها 4% مقارنةً بالنصف الأول من عام 2018. وتحتوي بيئة الأعمال التونسية على 70 شركة تكنولوجيا مالية 40% منها تعمل في تونس، كما تعد التكنولوجيا المالية من بين الصناعات الخمس الأسرع نمواً في تونس، حيث تمثل 9.7% من بيئة الأعمال للشركات الناشئة. بالنسبة لبقية دول المنطقة يعتبر مفهوم التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها جديدة إلى حد ما بالمنطقة لذا يعتبر سوق التكنولوجيا المالية بها ضعيف حيث لا توجد إحصائيات تبين واقع هذا القطاع بها.

- مقومات التكنولوجيا المالية في شمال إفريقيا

بلغ عدد سكان شمال إفريقيا 194.9 مليون نسمة عام 2018 هذا يمثل سوقاً كبيراً محتملاً لشركات التكنولوجيا المالية الناشئة، كما أن متوسط الفئة العمرية هو 27.1 سنة، وتسهم النسبة الكبرى للشريحة السكانية الشابة من إجمالي عدد السكان في تعزيز مركز دول شمال إفريقيا، إذ إن استخدام هذه الشريحة للمنتجات الرقمية أعلى مقارنةً بالفئات العمرية الأخرى، وهي تتميز ببراعتها في التكيف مع التغيرات التقنية. كما تمثل الفئة الشابة السوق المستهدفة الأساسية لمنتجات وخدمات التكنولوجيا المالية لأنها على استعداد لتجربة العروض المالية الجديدة، وهي تبحث باستمرار عن طرق لتحسين كيفية حصولها عليها بالشكل المناسب والمرح.

بينما تؤدي زيادة استخدام الهواتف المحمولة في كثير من بلدان المنطقة إلى تسهيل الوصول إلى العملاء. أدى استحداث الهواتف الذكية إلى تغيير في كيفية عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم تسهيلات التمويل للأفراد، ونظم الدفع التي تتيح للمستهلكين سداد المدفوعات عبر أجهزتهم الشخصية كالهواتف أو الألواح الرقمية أو الساعات. هذا يتطلب وجود إنترنت عالية السرعة، فقد بلغت نسبة الأشخاص الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت 49% عام 2018 بزيادة

قدرت بـ 12 % عن سنة 2014، وبلغت نسبة السكان الذين نفذوا عمليات دفع عبر الإنترنت 7% في شمال إفريقيا عام 2017، وهي تعتبر نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بمنطقة الخليج حيث وصلت إلى 76% وفي العالم 45%.

نشأت مصر مقارنة بدول شمال إفريقيا الأخرى في إصدار الأنظمة واللوائح وإعداد البرامج والأدوات والتحول إلى جهات أكثر جاذبية لشركات التكنولوجيا المالية الناشئة، حيث تعمل الحكومة المصرية والبنك المركزي المصري بدور رائد في تعزيز ابتكارات التكنولوجيا المالية والتشجيع على ترقية أنظمة الدفع والتحرك نحو العمل بالاقتصاد غير النقدي. ففي عام 2016، أصدر البنك المركزي المصري أنظمة جديدة للمدفوعات غير النقدية باستخدام الهواتف الذكية. حيث يمكن للمصارف المرخصة فقط تقديم طلب لتوفير محافظ متنقلة والعمل كبنك مُصدر للحصول على الودائع النقدية مقابل إصدار النقود الإلكترونية، كما يمكن لشركات التكنولوجيا المالية الناشئة العمل بالشراكة مع البنوك لتوفير البنية التحتية والتكنولوجيا اللازمة. هذه الخدمات متاحة لعملاء البنوك ولغيرهم، ويمكن استخدامها لتحويل الأموال ودفع فواتير الهاتف والخدمات العامة الأخرى والقيام بعمليات التبرع. وفي 2017 تم إصدار تشريع بإنشاء المجلس الوطني للدفع. وفي أبريل من عام 2018 تم افتتاح أول حاضنة تركز على blockchain في مصر بالتعاون مع الشركات المصرية BM Novelari و Zk Capital . (CHANCE, 2019)

بالنسبة للمغرب على الرغم من أن التكنولوجيا المالية لا تزال في بداياتها فقد واصلت نموها كقطاع وإطار قانوني من شأنه أن يسمح للتكنولوجيا المالية بالنمو والازدهار بصفة تدريجية. حيث اعتمد المغرب الإطار القانوني لتنظيم استخدام الدفع بواسطة الهاتف النقال. واستجابت البنوك بسرعة للإطار الجديد من خلال إطلاق المحافظ الإلكترونية مثل BPay من قبل بنك Populaire. كما يمكن للمؤسسات الغير مصرفية استخدام تقنية الدفع بالهاتف النقال شريطة الحصول على الموافقة من البنك المركزي المغربي. أما فيما يتعلق بالعملات المشفرة والبلوكشين، فقد أصدر مكتب الصرف المغربي بياناً صحفياً يشير إلى أن التعامل في العملات المشفرة يشكل خرقاً للوائح الصرف، وعليه فإن أي تعامل في هذه العملات سيخضع لغرامات وعقوبات. وفي نفس السياق تم إصدار بيان صحفي مشترك من قبل وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب وهيئة أسواق المال المغربية لتحذير الجمهور من مخاطر العملات الرقمية وهذا في نوفمبر 2017. كما تم إصدار دليل من قبل جمعية مستخدمي أنظمة المعلومات في المغرب (AUSIM) عن كيفية استخدام التكنولوجيا المالية (CHANCE, 2019, p. 21).

إذا العوامل السكانية الإيجابية (الشريحة السكانية الشابة والأكثر دراية بالتقنية الرقمية)، والبنية التحتية الرقمية المساندة، والأنظمة واللوائح المواتية والاستثمار الخاص تعتبر محركات نمو لشركات التكنولوجيا المالية. لذا على حكومات دول شمال إفريقيا تبني إستراتيجية شاملة تهدف إلى الاعتماد على المدفوعات الرقمية والتكنولوجيا المالية كأداة رئيسية لتعزيز الشمول المالي والتحول إلى الاقتصاد غير النقدي، وذلك عبر تحديث البنية التحتية للاتصالات، وإعداد قانون لتطوير المعاملات المالية غير النقدية تحت مظلة البنوك المركزية بالإضافة إلى إقرار أطر تنظيمية تحقق الاندماج بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقطاع المالي. (العربية، 2020).

3- التكنولوجيا المالية الإسلامية

قبل الحديث عن التكنولوجيا المالية الإسلامية يجب الإشارة إلى أن هناك مجموعة من المبادئ التي تشكل فروقات أساسية بين التكنولوجيا المالية التقليدية والتكنولوجيا المالية الإسلامية، ومنها أن في البيئة الاقتصادية الإسلامية مصلحة المجتمع تأتي قبل المصلحة الفردية، ودرء المفسد أولى من جلب المصالح. فالبيئة الاقتصادية الإسلامية تهتم بالجوانب

الاجتماعية قبل الربح، حيث يصبح الهدف الأساسي هو تمكين أكبر شريحة ممكنة من الأفراد للوصول إلى التمويل بشكل أسهل.

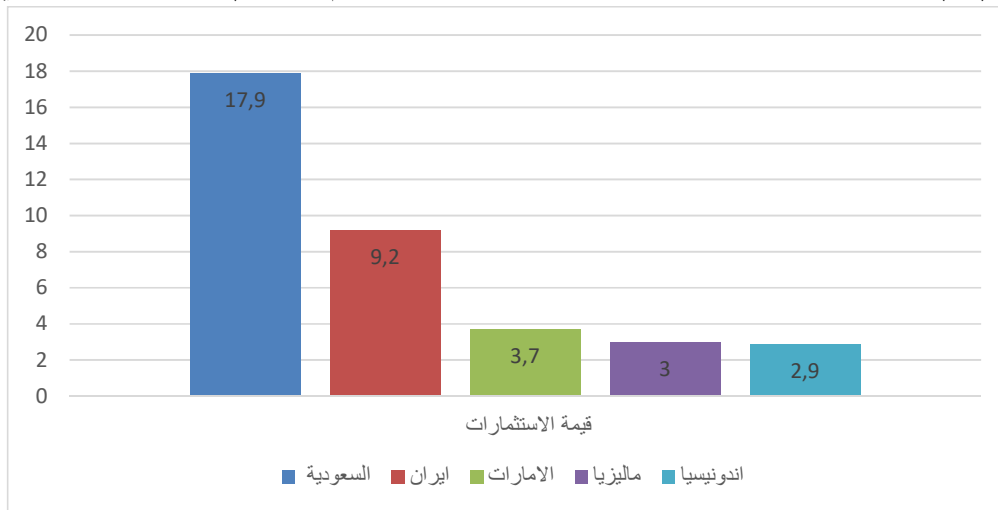
بالإضافة إلى أن هناك مجموعة من المسلمات في المعاملات المالية الإسلامية لا يمكن التعامل بها وهي الفائدة الربوية، المضاربة، القمار، الغرر والتجارة في المنتجات المحضورة، كل هذه المبادئ يجب مراعاتها عند تقديم الخدمات المالية حتى تتوافق المعاملات المالية التي تقدمها التكنولوجيا المالية في مختلف قطاعاتها مع قوانين الشريعة الإسلامية.

وبين تقرير الاقتصاد الإسلامي 2019/2018 بأن معدل استهلاك المنتجات الحلال في العالم بلغ 2.1 ترليون دولار سنة 2017، ومعدل النمو فيها بلغ خلال العشريتين الأخيرتين 10 %، ويعود السبب الرئيسي في هذه الزيادة في الطلب على منتجات الغذاء الحلال إلى عدد السكان المسلمين في العالم والذي بلغ 1.84 مليار نسمة في 2017. وهذا الرقم هو في تزايد مستمر ومن المتوقع أن يصل إلى 27.5 % بحلول عام 2030. (consulting, 2019, p. 9)

كل ما سبق سيؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات والخدمات المالية الإسلامية، نظراً لدورها الهام في استهداف شريحة واسعة من العملاء الذين لا يرغبون بالتعامل مع الخدمات المالية التقليدية. وعليه يكون على المؤسسات المالية الإسلامية توفير تلك الخدمات، والذي سيكون فيه للتكنولوجيا المالية الإسلامية دور جوهري في تحقيقها والوصول إليها بشكل أسرع وأسهل وبأقل التكاليف الممكنة.

ظهرت شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية بقوة عام 2010، ووفقاً لآخر تقرير للتكنولوجيا المالية الإسلامية لعام 2021، هناك 241 شركة على مستوى العالم تقدم خدمات في التكنولوجيا المالية الإسلامية، وأن قيمة الاستثمارات بها قدرت بـ 49 مليار دولار أمريكي عام 2020 في دول منظمة التعاون الإسلامي، وهذا ما يمثل 0.72% من حجم سوق التكنولوجيا المالية على مستوى عالم، ومن المتوقع أن تصل قيمة الاستثمارات إلى 128 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2025، أي بمعدل نمو سنوي مركب قدره 21% وهو معدل إيجابي إذا ما قورن بمعدل نمو التكنولوجيا المالية التقليدية لدول منظمة التعاون الإسلامي المقدر بـ 15% (DinarStandard, 2021, p. 11).

الشكل (05): أفضل 5 أسواق لاستثمارات التكنولوجيا المالية الإسلامية لعام 2020 (الوحدة: مليار دولار أمريكي)



المصدر: Global Islamic Fintech Report 2021

من خلال الشكل (05)، يتبين أن كل من السعودية إيران والامارات وماليزيا واندونيسيا تتصدر حجم المعاملات، وتمثل 75% من حجم سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية لدول منظمة التعاون الاسلامي. وأوضح التقرير أيضا أن ماليزيا والسعودية والامارات واندونيسيا إضافة إلى بريطانيا التي تعد موطناً لـ 27 شركة مالية إسلامية تعتبر من بين أول 5 دول تمتلك أقوى النظم البيئية للقطاع والبنى التحتية، بينما اعتبر الكويت وباكستان وقطر والبحرين والاردن دولاً سريعة النمو للقطاع. وتتوزع شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية حسب المناطق والتكنولوجيا المستخدمة كالتالي:

الجدول (04): توزيع شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية حسب المناطق والتكنولوجيا المستخدمة

المنطقة	جنوب شرق آسيا	دول مجلس التعاون الخليجي	أورو با	أمريكا الشمالية	جنوب ووسط آسيا	الشرق الأوسط وشمال افريقيا (- دول مجلس التعاون الخليجي)	إفريقيا جنوب الصحراء	التكنولوجيا المستخدمة
التمويل البديل Alternative Finance (Alternative Finance / SME Finance / Trade Finance)	8	8	11	-	2	1	2	32
أسواق رأس المال (Investment/ Trading / Sukuk)	1	1	-	-	-	-	-	2
الأصول الرقمية Digital Assets (Platforms & Exchanges / Token Issuers / Wallets & Custodians)	2	8	5	3	2	-	-	20
المدفوعات Payments (Payments / Remittances / FX)	9	17	2	-	5	4	-	37
جمع الأموال Raising Funds (P2P / Crowdfunding)	20	4	8	4	2	5	1	44

40	2	-	2	-	13	12	11	الودائع والإقراض Deposits and Lending (Challenger Banking/ Open Banking / Mortgages / Personal Finance / Student Finance
32	1	1	2	9	8	6	5	إدارة الثروات Wealth Management (Asset Management / PFM / Robo-Advisory / Pensions)
6	-	-	1	1	-	1	3	التأمين Insurance (Insuretech / Takatech)
12	1	1	1	1	4	1	3	التمويل الاجتماعي Social Finance (Zakat/ Waqf/Sadaqah)

المصدر: Global Islamic Fintech Report 2021

من الجدول يتبين أن خدمات الإقراض والمدفوعات والتمويل الاجتماعي وإدارة الثروات تستحوذ على 77% من مجموع خدمات التكنولوجيا المالية الإسلامية، كما أن منطقة الآسيان تستحوذ على العدد الأكبر من الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية الإسلامية، ويشير التقرير أنه من أصل 241 شركة للتكنولوجيا المالية الإسلامية اثنان فقط تقدم خدمات التأمين التكافلي.

رغم التطور الذي عرفه النظام البيئي الإسلامي للتكنولوجيا المالية، هناك تركيز واضح في التمويل اللند (P2P) لجعل التمويل المتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية أكثر سهولة للشركات والمستهلكين. وفي نهاية التقرير الصادر عن مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي تم وضع قائمة الشركات الإسلامية للتكنولوجيا المالية تضمن شركتين من منطقة شمال إفريقيا تابعة لمصر وهما شركة SHEKRA و YOMKEN وهي تعمل في مجال التمويل من أصل 93 شركة ناشئة في مجال تكنولوجيا المالية الإسلامية، وهي تمثل ما نسبته 2% فقط.

وحتى تتمكن الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية الإسلامية من أن تتوسع وتنمو أكثر يجب توفير بيئة أعمال يكون فيها انسجام وتوافق بين الفاعلين الأساسيين في مجال تقديم الخدمات المالية التقنية.

- الحكومة: تعمل على تعزيز الجوانب التنظيمية وتوفير الدعم المباشر؛
- المستثمرون: تطوير افتراضات حول التكنولوجيا المالية الإسلامية ودعم الشركات الواعدة الناشئة؛

- الشركات الناشئة: توظيف رواد الأعمال
 - المستهلكون: الاستفادة من التسويق والتعليم لرفع وعي المستهلكين.
- وعلى ضوء ذلك تم وضع مؤشرا يهدف لقياس النظام البيئي لصناعة التكنولوجيا المالية الإسلامية من أجل تعزيز التقنيات المالية في الدول الإسلامية، يحتوي 5 فئات هي: سوق التكنولوجيا المالية وأنظمتها؛ المواهب؛ التنظيم؛ البنية التحتية؛ القوانين.

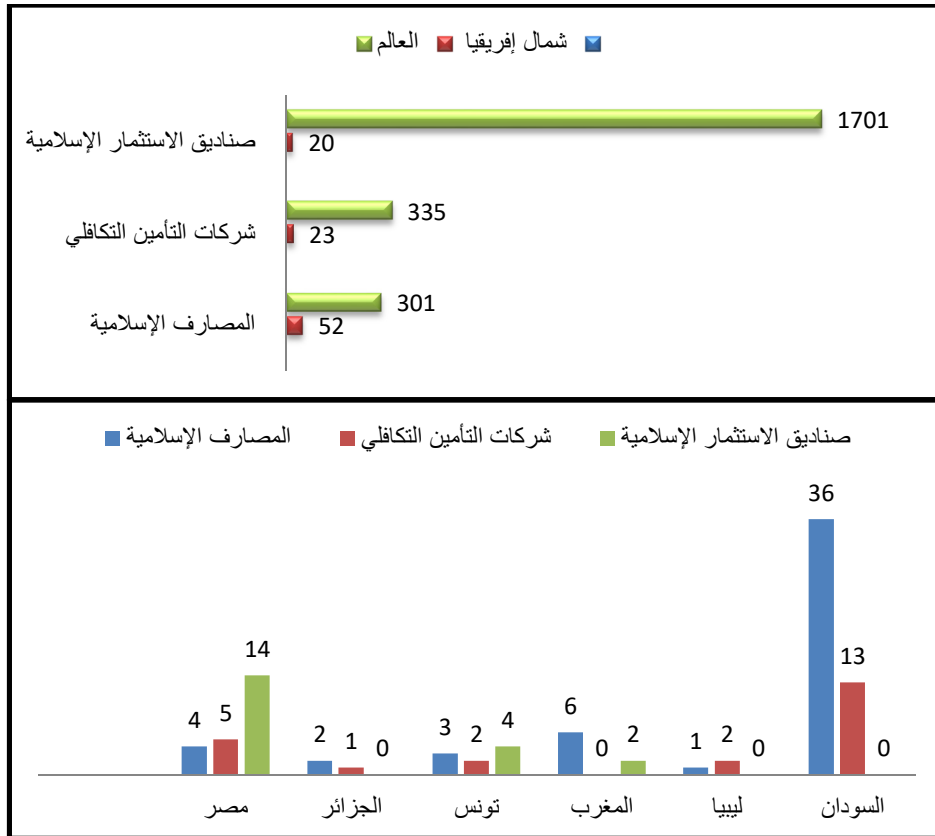
ثانياً: الصناعة المالية الإسلامية في دول شمال إفريقيا

رغم أن منطقة شمال إفريقيا بدأت منذ وقت مبكر في العمل المصرفي الإسلامي، منذ التجربة الأولى التي خاضتها مصر في ممارسة المصرفية الإسلامية عام 1963 على يد أحمد النجار، حيث قامت هذه التجربة على أساس المضاربة الشرعية، وذلك من خلال تجميع المدخرات الشخصية من الأهالي والقيام باستثمارها بنظام إسلامي، إلا أنها مازالت في بداياتها، ويتوقع منها أن تكون من أفضل مناطق القارة جاذبية للتمويل الإسلامي؛ وذلك بسبب نسبة المسلمين الكبيرة «91%»، والكثافة السكانية «190 مليون نسمة تقريباً»، إضافة إلى المبادرات المتصاعدة في جعل التمويل الإسلامي خياراً مفضلاً لدى متخذي القرار في القطاع العام والخاص والمستهلكين على حد سواء.

1- عدد المؤسسات المالية الإسلامية في دول شمال إفريقيا

يمكن تقسم المؤسسات المالية الإسلامية إلى ثلاث مؤسسات تتمثل أساساً في المصارف الإسلامية وشركات التأمين التكافلي وصناديق الاستثمار الإسلامية، ويمكن توضيح عدد المؤسسات المالية الإسلامية وتوزيعها في دول شمال إفريقيا من خلال الجدول التالي:

الشكل (06): عدد المؤسسات المالية الإسلامية في دول شمال إفريقيا في عام 2019



المصدر: من إعداد الباحث من خلال الموقع التالي: (zawya، 2020)

من خلال الشكل (6) نلاحظ أن دول شمال إفريقيا لديها 95 مؤسسة مالية إسلامية من أصل 2337 مؤسسة مالية إسلامية في العالم بين المصارف الإسلامية وشركات التكافل وصناديق الاستثمار الإسلامية، أي ما يقارب 4.06 بالمائة من المؤسسات المالية الإسلامية في العالم، حيث تحتل السودان المرتبة الأولى بـ 49 مؤسسة ثم تليها مصر بـ 23 مؤسسة وتأتي كل من الجزائر وليبيا بـ 3 مؤسسات مالية إسلامية.

كما نلاحظ أيضاً أن المصارف الإسلامية في دول شمال إفريقيا تشكل أكثر من نصف المؤسسات المالية الإسلامية بحوالي 52 مصرف إسلامي وما يقارب 6 بالمائة من عدد المصارف الإسلامية العالمية.

2- حجم الصناعة المالية الإسلامية في دول شمال إفريقيا

تزداد الثقة في الصناعة المصرفية الإسلامية يوماً بعد يوم في مختلف دول العالم، حيث تظهر الإحصاءات المتاحة، أن الأصول المتوافقة مع الشريعة ارتفعت من 386 مليار دولار أمريكي عام 2006 إلى 1,759 مليار دولار عام 2019، أي بمعدل نمو سنوي مركب 12%، كما أن الدول العربية تستحوذ على نحو 50 في المائة تقريباً من حجم الأصول المصرفية الإسلامية في دول العالم. أما فيما يخص دول شمال إفريقيا فيمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

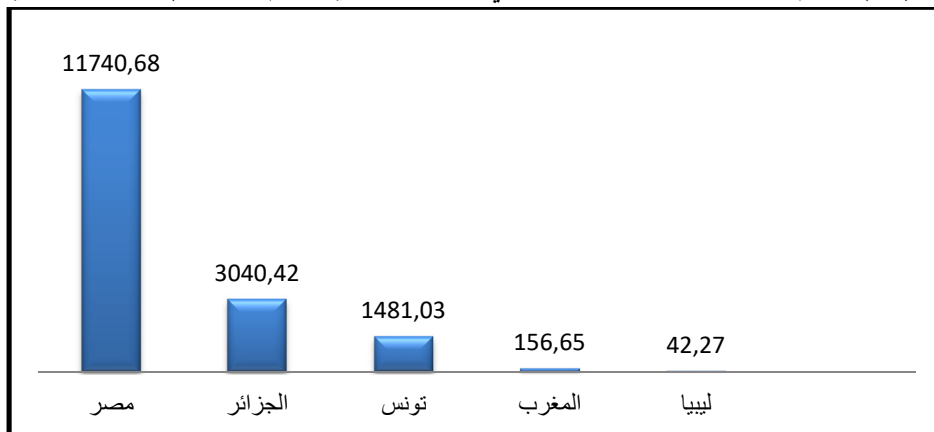
الجدول (05): حجم الصناعة المالية الإسلامية في دول شمال إفريقيا في عام 2019 (مليون دولار أمريكي).

الدول	حجم أصول المصارف الإسلامية	حجم أصول التأمين التكافلي	حجم أصول صناديق الاستثمار	قيمة الصكوك المصدرة
مصر	11740.68	غ م	77.20	0
الجزائر	3040.42	غ م	0	0
تونس	1481.03	17.39	0.97	0
المغرب	156.65	0	غ م	104.74
ليبيا	42.27	غ م	0	0
شمال إفريقيا	19441.11	39.47	78.17	104.74
الاجمالي في العالم	1759960.83	46068.33	108153.18	124822.54
مساهمة شمال إفريقيا	1.10%	0.09%	0.07%	0.08%

المصدر: (عبيد، 2019، صفحة 12)

من خلال الجدول (5) يتضح أن حجم أصول المصرفية الإسلامية في دول شمال إفريقيا تقدر بحوالي 19.5 مليار دولار أمريكي، وهي بذلك تقدر فقط بـ 1.1 بالمائة من مجموع أصول المصرفية الإسلامية العالمية، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الصناعة المالية الإسلامية ما زالت بعيدة جداً عن المستوى المطلوب وخاصة بحجم المسلمين الكبير التي يقدر بحوالي 190 مليون، ويمكن توضيح حجم أصول المصرفية الإسلامية في دول شمال إفريقيا التي تمثل أكثر من 70 بالمائة من الصناعة المالية الإسلامية من خلال الشكل التالي:

الشكل (07): حجم أصول المصارف الإسلامية في دول شمال إفريقيا عام 2019 (مليون دولار أمريكي)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على معطيات الجدول (06).

3- نمو الصناعة المالية الإسلامية في شمال إفريقيا

بالتعاون بين مؤسسة رويترز والمؤسسة الإسلامية لتطوير القطاع الخاص تم إطلاق مؤشر تطور التمويل الإسلامي لرصد وتقييم درجة تقدم بلدان العالم في مجال التتموي الإسلامي وذلك من خلال خمس مجالات، هي التطور الكمي ومستوى التعليم والحوكمة والمسؤولية الاجتماعية ومستوى الوعي، ويمكن رصد أهم مؤشرات النمو للتمويل الإسلامي لعام 2019 في دول شمال أفريقيا من خلال الجدول التالي:

الجدول (06): مؤشرات نمو الصناعة المالية الإسلامية في دول شمال إفريقيا في عام 2019

الدول	المؤشر الإجمالي لتطور التمويل الإسلامي	مؤشر تطور الصيرفة الإسلامية	مؤشر تطور التأمين التكافلي	مؤشر تطور الصناديق الإسلامية	مؤشر تطور الصكوك
مصر	13.84	36.26	9.94	5.97	0
الجزائر	5.54	6.04	1.20	0	0
تونس	20.46	10.76	7.58	4.03	0
المغرب	13.53	13.31	0	0	0.28
ليبيا	9.8	17.68	3.66	0	0
شمال إفريقيا	14.82	29.25	7.17	1.67	0.05
العالم	10.79	9.86	5.19	4.67	4.12

المصدر: من إعداد الباحث من خلال الموقع التالي: (zawya، 2020)

من خلال الجدول (06): نلاحظ أن دول شمال إفريقيا تتفوق على باقي دول العالم في كل من مؤشر تطور الصيرفة الإسلامية ومؤشر تطور التأمين التكافلي، بينما تعتبر مؤشري نمو الصناديق الإسلامية والصكوك أقل من باقي دول العالم، وعليه نجد أن مؤشر نمو التمويل الإسلامي في شمال إفريقيا يقدر بـ 14.82 نقطة وهو يفوق مؤشر النمو في العالم الذي يقدر بـ 10.79 نقطة، وبالتالي يمكن القول أن الصناعة المالية الإسلامية هي صناعة واعدة في دول شمال إفريقيا في المستقبل وخاصة من خلال توجه الحكومات في هذه الدول إلى سن القوانين المنظمة للتمويل الإسلامي مثل ما حصل في الجزائر والمغرب مؤخراً.

4- دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الصناعة المالية الإسلامية

بحسب تقرير (Dinar Standard 2021) فعدد الشركات الناشئة العاملة في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية هو 241 مؤسسة، منها 44 تقدم تكنولوجيا النظراء (P2P tech) لتسهيل تمويل الأعمال، و 18 مؤسسة تمكن من الإيداع وتحويل الأموال من خلال تقنية سلسلة الكتل، ومن المتوقع أن تفتح التكنولوجيا المالية المجال أمام إمكانية استفادة صناعة التمويل الإسلامي من تعدد خدمات عملائها وقدرتها التنافسية مقارنة مع المقرضين التقليديين. حيث توفر هذه التقنية معاملات أسهل وأسرع في خدمات الدفع والتحويلات المالية، وتخفيض التكاليف. (قندوز، 2019، صفحة 95)

وفقاً للبنك الدولي، وبوجود شركات التكنولوجيا المالية، سيتمكن الآن ما يقرب من ملياري شخص بالغ ممن لا يتعاملون مع البنوك من الوصول إلى حلول مالية، في منطقة شمال إفريقيا، يوجد حالياً 37% فقط من سكان المنطقة البالغ عددهم

190 مليون نسمة لديهم حسابات مصرفية وهذا ما يخدم التكنولوجيا المالية الإسلامية لتحقيق الشمول المالي من خلال وجود منصات التمويل الجماعي والتمويل المباشر المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويمكن لمنصات التكنولوجيا المالية تعزيز الصناعة المالية الإسلامية من خلال الاستفادة من مزايا منصات التكنولوجيا المالية، لزيادة حصتها السوقية ومواجهة المنافسة العالمية من خلال النقاط التالية: (العمراوي، 2019، صفحة 349)

- توفير فرصة للمصارف الإسلامية من خلال الشراكة بين المصارف الإسلامية وشركات التكنولوجيا المالية. حيث يمكن أن تستفيد منه المصارف الإسلامية لجذب مجموعة أكبر من المستثمرين، وبالتالي تصبح أكثر استجابة لاحتياجات العملاء المتغيرة والتكنولوجيا الصاعدة.
- خلق نمو الطلب على منتجات التمويل الإسلامي حول العالم؛
- السرعة العالية في إنجاز التعاملات، وهو ما يجنب المخاطر التي تنشأ عن مشاكل التأخير أو تحركات الأسعار أو ضعف السيولة؛
- تعزيز نمو سوق الصكوك الإسلامية، وذلك من خلال تسهيل إصدار الصكوك بشكل كبير، مما عزز من قوة الطلب من المستثمرين الدوليين والإقليميين
- تسهم التقنيات المالية في توسيع نطاق انتشار هذه الصناعة والسماح لها بتقديم خدمات التمويل الإسلامي لقطاعات عديدة من العملاء لا تشكل جزءاً من النظام المصرفي .
- يمكن أن يساعد استخدام تقنية سلسلة الكتل في الحد من تعرض صناعة التمويل الإسلامي للمخاطر مثل أمن المعاملات وسرقة الهوية.

ثالثاً: الشمول المالي في دول شمال أفريقيا

يمكن تعريف الشمول المالي على أنه تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على العدد الأكبر من الأفراد والمؤسسات، خصوصاً فئات المجتمع المهمشة من ذوي الدخل المحدود، وذلك من خلال القنوات الرسمية، لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع للرقابة والإشراف (العربي، 2015، صفحة 1). حيث يستلزم الشمول المالي تقديم مجموعة شاملة من الخدمات المالية تتضمن الحسابات المصرفية، والمدخرات، والقروض، والتأمين، والتحويلات المالية المحلية والدولية، وتجدر الإشارة إلى أن تعميم الخدمات المالية وتوسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي يمثل عاملاً أساسياً لتحقيق تحسين مستوى المعيشة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، ودمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي، وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

1- مؤشرات الشمول المالي:

تُظهر قاعدة بيانات (Global Findex) التي تصدر عن البنك الدولي كل ثلاث سنوات (انطلاقاً من 2011) لعام 2017 أن 1.2 مليار بالغ حصلوا على حساب منذ عام 2011 ، بما في ذلك 515 مليون منذ عام 2014. وبين عامي 2014 و7201، ارتفعت حصة البالغين الذين لديهم حساب في مؤسسة مالية أو من خلال خدمة الأموال عبر الهاتف المحمول عالمياً من 62% إلى 69%. وفي الاقتصاديات النامية ارتفعت الحصة من 54 في المائة إلى 63 في المائة. ولتقييم الشمول المالي في دول شمال إفريقيا اعتمدنا على هذه المؤشرات وتحصلنا على مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها من خلال الجدول التالي:

الجدول (07): مؤشر الشمول المالي في دول شمال إفريقيا في عام 2017

الدول	نسبة البالغين الذين لديهم حسابات مصرفية (%)	نسبة البالغين المتحصلين على الأقل على قرض واحد من المؤسسات المالية الرسمية القروض (%)	نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذين لديهم حسابات مصرفية (%)	نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذين تحصلوا على قروض (%)	عدد فروع البنوك لكل 100 ألف بالغ	عدد الصرافات لكل 100 ألف بالغ
مصر	33	4	68.9	6.6	4.99	18.72
الجزائر	43	1	غ م	غ م	5.19	9.20
تونس	37	3	96.1	53.6	16.56	30.72
المغرب	29	4	61.8	21.3	20.98	27.79
ليبيا	66	غ م	غ م	غ م	11.36	3.59
شمال إفريقيا	36.16	2.8	81.3	21.53	10.4	16.07
العالم	69	11	88	33.4	8.10	41.64

المصدر: (IMF, 2020) و (Bank, 2018)

من خلال الجدول (07): نلاحظ أن مؤشرات الشمول المالي في دول شمال إفريقيا سواء ما تعلقت بالأفراد أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أقل من مؤشرات الشمول المالي العالمي، حيث نلاحظ أن نسبة البالغين الذين لديهم حسابات مصرفية في دول شمال إفريقيا لا تتعدى 37% بينما هي في المتوسط 69%، ويمكن تفسير ذلك أن أن الشباب في معظم الاقتصاديات العربية لا يتمتعون باستقلالية مادية قبل عمر الخامسة والعشرين عاما كما أن الشباب دون سن الثامنة عشرة عاما لا يمكنهم فتح حسابات مصرفية وإدارتها الأمر الذي يفسر تدني معدلات الشمول المالي في معظم الاقتصاديات العربية باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي فيما تكشف البيانات المتاحة عن ارتفاع مؤشر ملكية الحسابات المصرفية عربيا عندما يتم احتساب البالغين فوق سن الخامسة والعشرين عاما.

2- أسباب الاستبعاد المالي في دول شمال إفريقيا

من أجل دراسة دور التمويل الإسلامي في عملية الدمج أو الشمول المالي للأفراد، سوف نقوم أولا بمعرفة أسباب الإقصاء أو الحرمان المالي في دول شمال إفريقيا عن طريق مؤشر عدم ملكية حساب مصرفي في مؤسسة مالية رسمية، وهذا لكون أنه إذا ما توفرت إمكانية الحصول على حسابات الإيداع لدى أفراد المجتمع وتوفرت لهم إمكانية استخدام هذه الحسابات، فإن ذلك يعتبر بمثابة المدخل الرئيسي للخروج من دائرة الحرمان المالي فالوصول على حساب الإيداع هو الشرط الضروري للحصول على سائر الخدمات والمنتجات المالية الأخرى، ويمكن توضيح أهم الأسباب من خلال الجدول التالي:

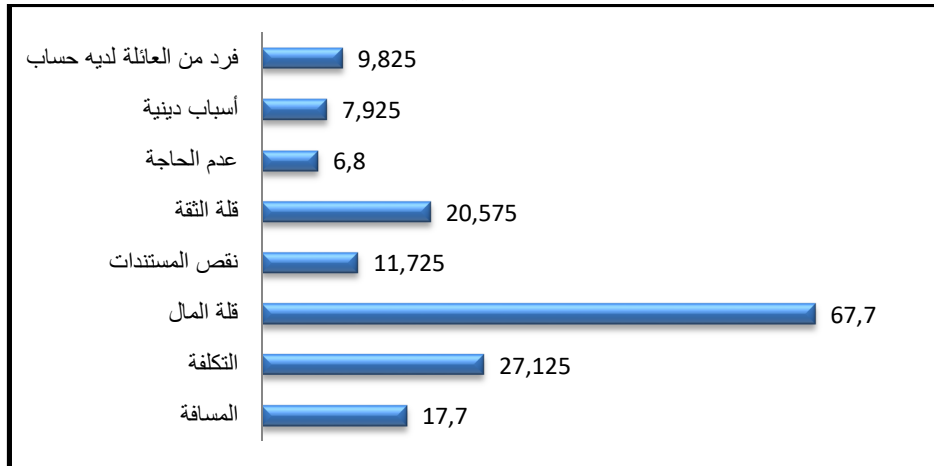
الجدول (08): أسباب الاستبعاد المالي في دول شمال إفريقيا

أسباب عدم ملكية حساب مصرفي								الدولة
فرد من العائلة لديه حساب	أسباب دينية	عدم الحاجة	قلة الثقة	نقص المستندات	قلة المال	التكلفة	المسافة	
9.4	4.7	3.7	5.2	12.7	83.2	17.7	7.0	مصر
20.6	7.6	12.0	14.6	11.5	35.5	8.7	6.8	الجزائر
5.5	15.3	0.0	55.2	15.1	79.8	70.9	53.5	تونس
3.8	4.1	11.5	7.3	7.6	72.3	11.2	3.5	المغرب
م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	ليبيا
9.82	7.92	6.80	20.57	11.72	67.70	27.12	17.70	شمال إفريقيا

Source: (World.Bank, 2014, pp. 174–175)

تتعدد الأسباب وراء انخفاض ملكية الحسابات المصرفية في منطقة شمال إفريقيا، حيث نلاحظ من خلال الجدول (09) أن هناك ثمانية أسباب للاستبعاد المالي، إما نتيجة بُعد المسافات، أو ارتفاع كلفة الخدمات المالية، أو عدم كفاية رصيد أو أموال العميل، أو عدم توفر الوثائق والشروط اللازمة لفتح حساب مصرفي، أو نتيجة لعدم الثقة في المؤسسات المالية، أو لأسباب دينية، حيث يعد سبب قلة المال السبب الرئيسي في عدم ملكية حساب مصرفي بنسبة 67.7 %، ويأتي السبب الديني في المرتبة السابعة بمعدل 7.92 %، والذي يمكن تجنبه من خلال توفير الحسابات المصرفية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل (08): أسباب الاستبعاد المالي في دول شمال إفريقيا (2017)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على معطيات الجدول (09).

3- مؤشر الشمول المالي للبنك الدولي في دول شمال أفريقيا

قام البنك الدولي بتطوير مؤشر عام للشمول المالي (Findex) يتكون من مجموعة من المؤشرات لتقييم الشمول المالي في الدول سواء ما تعلق بالأفراد أو بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية تتمثل في النفاذ والاستخدام والجودة، ويمكن عرض مؤشر الشمول المالي لدول وشمال إفريقيا وترتيبها عربياً وعالمياً من خلال الجدول التالي:

الجدول (09): مؤشر الشمول المالي في دول شمال إفريقيا في عام 2017

الدول	المؤشر العام الشمول المالي	الرتبة العربية	الرتبة العالمية
مصر	18.77	13	141
الجزائر	9.62	11	122
تونس	29.29	8	88
المغرب	30.86	7	82
ليبيا	غ م	غ م	غ م
شمال إفريقيا	18.85	11	118

المصدر: (بن عيشوية، 2018، صفحة 57)

من خلال الجدول (09): يتضح أن دول شمال إفريقيا حققت مؤشر للشمول المالي يقدر بـ 18.85 نقطة وهي بذلك تحتل المرتبة 11 عربياً والمرتبة 118 عالمياً، حيث تحتل المغرب المرتبة الأولى بـ 30.86 نقطة ثم تليها تونس بـ 29.29 نقطة بينما تحتل الجزائر المرتبة الأخيرة في دول شمال إفريقيا بـ 9.62 نقطة.

4- مؤشر الشمول المالي الإسلامي في دول شمال أفريقيا

من خلال الجدول التالي نلاحظ أن نسبة البالغين بدون حساب لأسباب دينية بلغ في المتوسط في دول شمال إفريقيا 7.24%، ونلاحظ أيضاً أن هناك فقط 06 مؤسسات مالية إسلامية لكل 10 مليون بالغ وهو معدل ضعيف جداً لتغطية حاجيات الأفراد في دول شمال إفريقيا أين تبلغ نسبة المسلمين 95%، كما نلاحظ أيضاً أن معدل المؤسسات المالية الإسلامية في شمال إفريقيا لا تتعدى 3 مؤسسات لكل 10 مليون بالغ، كما نلاحظ أيضاً أن عدد مؤسسات التمويل الإسلامي لكل 10.000 كم² تقدر بـ 0.19 مؤسسة، وعلى هذا الأساس يمكن القول أنه يمكن زيادة عدد مالكي الحسابات المصرفية من خلال توفير حسابات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وذلك من خلال زيادة عدد المؤسسات المالية الإسلامية وبالتالي تحقيق ما يسمى الشمول المالي للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول (10): مؤشرات الشمول المالي الإسلامي في دول شمال إفريقيا في عام 2019

الدول	نسبة البالغين بدون حساب لأسباب دينية (%)	عدد مؤسسات التمويل الإسلامية لكل 10 مليون بالغ	عدد مؤسسات التمويل الإسلامي لكل 10000 كم ²	الأصول الإسلامية لكل بالغ (دولار)
مصر	4.7	3.48	0.22	146
الجزائر	7.6	1	0.012	غ م
تونس	15.3	10.47	0.55	72

المغرب	4.1	3.1	0.11	غ م
ليبيا	غ م	6.19	0.017	غ م
شمال إفريقيا	7.24	6.37	0.19	107

المصدر: (World.Bank, 2014, pp. 174-175)

5- دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي:

تعمل معظم شركات التكنولوجيا المالية تحت شعار تمكين المستعبدين مالياً. وإن المقياس الحقيقي لنجاح التكنولوجيا المالية كصناعة أو قطاع لا يكمن في تطوير أداة أخرى لتأمين الراحة لعملاء المصارف، ولكن في مدى مساهمتها في تعزيز الشمول المالي للفئات المُستعبدة مالياً وتحسين فرص الحصول على التمويل خصوصاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال النقاط التالية: (العربية، 2020، الصفحات 6-7)

- من شأن التكنولوجيا المالية أن تعزز الشمول المالي من خلال أشكال عديدة وجديدة من العمليات المالية والمصرفية التي يمكن إجراؤها عبر الهاتف المحمول أو الإنترنت. على سبيل المثال؛
- إن حلول الدفع عبر استخدام الهاتف المحمول يمكن أن توسع نطاق الشمول المالي خصوصاً مع ارتفاع نسبة استخدام الهواتف الذكية، وتوقُّعها على عدد الحسابات المصرفية، فبحسب موقع *Statista*، يبلغ عدد مستخدمي الهواتف الذكية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 157.7 مليون مستخدم عام 2018؛
- تعتبر التكاليف المرتفعة، والمسافات البعيدة، وطبيعة التمويل التي تحتاج إلى ضمانات وتفاعلات إنسانية كثيرة، تمثل عقبة رئيسية أمام الشمول المالي. لذلك، من المرتقب أن تُحدث الخدمات المالية الرقمية التي يتم تطويرها من قبل المصارف أو الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية تطورات إيجابية في ما يخص الشمول المالي خصوصاً في دول شمال إفريقيا، حيث تؤدي الابتكارات في مجال التكنولوجيا، وانتشار استخدام الهواتف الذكية وتغلغل الإنترنت، إلى تسهيل الحصول على الخدمات المالية. فقد جلبت الهواتف المحمولة والإنترنت الخدمات المالية إلى الناس بدلاً من اضطرارهم إلى الانتقال لمسافات طويلة للذهاب إلى المصارف، كما ساهمت في تخفيض التكاليف وتحسين كفاءة وسرعة الخدمات المالية التقليدية؛
- تتوجه المجتمعات ذات الدخل المنخفض نحو الخدمات المالية الرقمية لإدارة أموالها عن طريق استخدام الهواتف المحمولة، والبطاقات القابلة لإعادة الشحن، والوكلاء المحليين والأساليب الأخرى لنقاط البيع. فإن التقنيات المالية الحديثة تُؤثر إيجاباً على معدلات الشمول المالي، وخصوصاً في المناطق الريفية والنائية، من خلال حلول كالهوية الرقمية، وسجلات الأصول، والعقود الذكية. فالهويات الرقمية جعلت مسألة فتح حساب أسهل من أي وقت مضى، والخدمات المالية التي تعتمد على الهواتف المحمولة تصل حتى للمناطق النائية. كما أن زيادة إتاحة بيانات العملاء تسمح لمقدمي الخدمات بتصميم المنتجات المالية الرقمية التي تلائم على نحو أفضل احتياجات الأفراد الذين لا يملكون حسابات مصرفية؛
- تقدّم التكنولوجيا المالية مصادر بديلة للقروض من خلال التمويل الجماعي ومنصات الإقراض المباشر عبر الإنترنت، خصوصاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تفتقر للخدمات المصرفية والتمويل الرسمي الكافي؛

- تساهم حلول التكنولوجيا المالية في انخفاض كلفة التمويل في القطاع المصرفي من خلال التخلّص من الوسطاء.

خامساً: دور الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق الشمول المالي في دول شمال إفريقيا

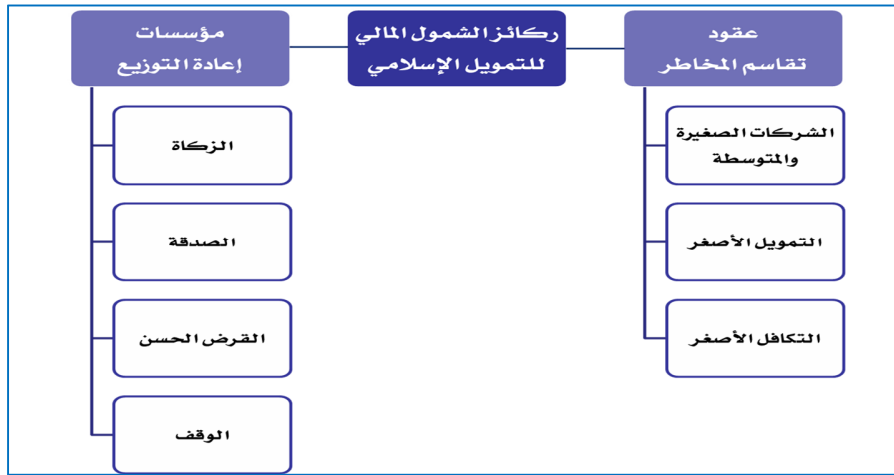
يلعب التمويل الإسلامي دوراً فاعلاً في تعزيز الشمول المالي، حيث يقدم حلولاً للفئات التي أجمت عن التعامل مع القطاع المصرفي التقليدي لاعتبارات دينية، وبالتالي فإن تصميم منتجات وخدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية سيؤدي إلى اجتذاب فئة من المجتمع ترغب بالحصول على هذه الخدمات والمنتجات. (عبيد، 2019، صفحة 2)

1- ركائز الشمول المالي للصناعة المالية الإسلامية

إن توسع المؤسسات المالية الإسلامية في دول شمال إفريقيا يوفر إمكانيات هائلة لتعزيز الشمول المالي والمصرفي حيث يمكن لها استيعاب المزيد من المتعاملين غير المشمولين بالخدمات المالية والمصرفية، وفي الأعوام الأخيرة **تبنّت** المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين الصناعة المالية الإسلامية بوصفها أحد أبرز أدوات مواجهة تحدي الاستبعاد المالي والمصرفي، حيث جاء في تقرير مشترك بين مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي أن التمويل الإسلامي عامل محفّز محتمل لتحسين الوصول إلى النظام المالي الرسمي؛ ويمكن استخدامه بفعالية لمعالجة الشمول المالي على النحو التالي: (غربي، نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الإسلامي دراسة تحليلية لأبعاده ومؤثراته وتأثيراته، 2020، صفحة 2)

- **الإدماج من خلال تقاسم المخاطر:** يتمثل جوهر التمويل الإسلامي في تشجيع استخدام عقود مشاركة وتقاسم المخاطر التي تُعدّ بديلاً عملياً وذا فاعلية للتمويل التقليدي القائم على الديون، ويمكن لهذه الأدوات التمويلية التي يتم فيها المشاركة في تحمّل المخاطر والتمويل بضمان الأصول أن تقدّم التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة والتأمين التكافلي لتعزيز فرص الحصول على التمويل؛
- **الإدماج من خلال أدوات إعادة التوزيع في الإسلام:** يحتوي التمويل الاجتماعي الإسلامي على أدوات متميّزة لإعادة توزيع الثروات في المجتمع مثل: الزكاة والصدقة والوقف والقرض الحسن، ومن شأن هذه الأدوات أن تُحدث تكاملاً مع عقود تقاسم المخاطر لاستهداف أصحاب الدخل المنخفض من المجتمع؛ ومن ثمّ تضيق الفجوة بين الأغنياء والفقراء؛
- **إدماج الشرائح المقساة لأسباب دينية أو ثقافية:** يوفر التمويل الإسلامي بديلاً جيّداً أمام الشركات والأفراد الذين أجموا عن استخدام الخدمات المالية التقليدية الرسمية لاعتبارات دينية أو أخلاقية أو مالية.

الشكل (09): ركائز الشمول المالي للتمويل الإسلامي



المصدر: (غربي، نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الإسلامي دراسة تحليلية لأبعاده ومؤثراته وتأثيراته، 2020، صفحة 8).

وبناءً على هذا الوضع فإن الجهود الرامية إلى زيادة الشمول المالي في دول شمال إفريقيا من خلال صيغ التمويل الإسلامي تتطلب وجود آليات مستدامة إضافية لكي تتمكن دول المنطقة من تقديم خدمات مالية متوافقة مع جميع المواطنين خاصة الطبقة الفقيرة.

2- احتياجات المجتمع للصناعة المالية الإسلامية

تشمل أدوات التمويل الإسلامي كل احتياجات المجتمع من خلال القطاعات الثلاث الإنتاجية والخدمات والاستهلاكية، حيث يمكن الاستفادة من صيغ المساقات والمزارعة والسلم في القطاع الزراعي، والاستصناع والإجارة المنتهية بالتملك في القطاع الصناعي، والمرابحة والإجارة في القطاع السكني، والمشاركة والمضاربة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولقد أثبتت دراسة لصندوق النقد العربي لمجموعة من الدول العربية أن القطاعات الاقتصادية في هذه الدول هي بحاجة للمنتجات المالية الإسلامية بنسبة 20.7% . (عبيد، 2019، صفحة 35).

3- الفرص الكامنة للصناعة المالية الإسلامية

في ظل وجود شريحة واسعة من المتعاملين الذين يفضلون التعامل مع منتجات وخدمات إسلامية، يقدم التمويل الإسلامي حلولاً مصرفية توائم احتياجات كافة المشاريع وبالأخص المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمنتاهية الصغر، ومن أهم من أهم الميزات الموجودة في التمويل الإسلامي أنه يقوم على مبدأ منح تمويلات حقيقية لرأس المال العامل، وبالتالي فإن التزام المؤسسات التي تعمل وفق أحكام الشريعة بهذا المبدأ يدفع الشركات إلى استغلال التمويلات في المكان المناسب مما يقلل من فرص تعثر الشركة بسبب سوء الاستخدام.

كما أن تركيز التمويل الإسلامي على العدالة الاجتماعية وحسن توزيع الثروات بين الناس يعطي للمجتمع فرصة الحد من البطالة والفقر وعلاج حالات الإقصاء المالي والمصرفي، وهذا بالإضافة إلى أن الخدمات المصرفية المتنوعة تعطي المشاريع الفرص للتطور والتوسع بمرونة عالية.

4- آليات تحقيق الصناعة المالية الإسلامية للشمول المالي

يشير البنك الإسلامي للتنمية ومجموعة البنك الدولي إلى أن صناعة التمويل الإسلامي في حاجة إلى طرح منتجات وخدمات مبتكرة للمشاركة في تحمل المخاطر، بدلاً من محاكاة المنتجات التقليدية التي تنقل المخاطر إلى أطراف أخرى، كما هي في حاجة أيضاً إلى التوسع خارج نطاق المعاملات المصرفية التي تُيمن حالياً على مكونات الصناعة المالية الإسلامية؛ وذلك من خلال النقاط التالية: (Group, 2017, pp. 197-199)

- تعزيز حجم الحصول على التمويل الإسلامي والوصول إليه ليشمل أصحاب الدخل المنخفض؛
- تعزيز رأس المال البشري ومحو الأمية المالية في التمويل الإسلامي؛
- تخفيف شروط إدراج الشركات من أجل توفير مجموعة أكبر من الأسهم للاستثمار.
- السماح بالتأمين التكافلي للعائلة والصحة والمحاصيل والثروة الحيوانية والممتلكات على أساس النموذج التعاوني؛
- زيادة عدد وتتوع المؤسسات المالية غير المصرفية الإسلامية (الصناديق الاستثمارية، شركات التمويل التاجيري، مؤسسات التمويل الأصغر)...
- تشجيع المؤسسات المالية غير المصرفية الإسلامية على تقديم الخدمات المالية الإسلامية في الاقتصادات التي لا يمكن فيها إنشاء بنوك إسلامية بسبب القيود القانونية والتنظيمية؛
- الاعتراف بالاستبعاد المالي كمشكلة رئيسة ناجمة عن المعتقدات الدينية والثقافية والأخلاقية للفقراء؛
- الإفادة من أدوات ومؤسسات إعادة توزيع الثروة والعمل الخيري (القرض الحسن والزكاة والصدقات والأوقاف).

الخاتمة

تمثل التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها المختلفة فرصاً وتحديات في الوقت عينه للمصارف والمؤسسات المالية التقليدية والإسلامية على حد سواء. فقد تتغير طبيعة ونطاق المخاطر المصرفية كما هي مفهومة تقليدياً نتيجة لتزايد الاعتماد على التكنولوجيا المالية. وفي حين أن هذا التغيير قد يؤدي إلى مخاطر جديدة، فإنه يمكن أيضاً أن يفتح فرصاً جديدة للمصارف، وللعلماء، وللقطاع المصرفي بشكل عام، وللجهات الرقابية أيضاً. ولذلك، يتوجب على المصارف والجهات الرقابية النظر في كيفية تحقيق التوازن بين الحفاظ على سلامة ومثانة النظام المصرفي، وتطوير الابتكار في القطاع المالي والمصرفي. ومن شأن هذه المقاربة المتوازنة تعزيز سلامة ومثانة المصارف والاستقرار المالي، وحماية المستهلك، وتعزيز الامتثال للقوانين والتشريعات.

النتائج:

ومن خلال هذا البحث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن ايجازها في النقاط التالية:

- حدوث نمو متسارع في عدد شركات التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقارنة بغيره من القطاعات، فمنذ عام 2012 شهدت المنطقة معدل نمو سنوي مركب قدر بـ 39% . حيث كان عدد هذه الشركات يقدر بـ 31 شركة قبل 2013 إلى أن وصل إلى 310 شركة ناشئة خلال سنة 2018، وكان نصيب منطقة شمال إفريقيا منها في حدود 23%؛
- رغم التطور الذي عرفه النظام البيئي الإسلامي للتكنولوجيا المالية ، هناك تركيز واضح في التمويل الندي (P2P) لجعل التمويل المتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية أكثر سهولة للشركات والمستهلكين.
- في شمال إفريقيا توجد فقط ضمن شركتين للتكنولوجيا المالية الإسلامية في مصر وهما شركة SHEKRA و YOMKEN وهي تعمل في مجال التمويل من أصل 93 شركة ناشئة في مجال تكنولوجيا المالية الإسلامية، وهي تمثل ما نسبته 2% فقط.
- رغم أن منطقة شمال إفريقيا بدأت منذ وقت مبكر في العمل المصرفي الإسلامي، منذ التجربة الأولى التي خاضتها مصر بقيادة أحمد النجار في ممارسة المصرفية الإسلامية ، إلا أنها مازالت في بداياتها، ويتوقع منها أن تكون من أفضل مناطق القارة جاذبية للتمويل الإسلامي؛ وذلك بسبب نسبة المسلمين الكبيرة «91%»، والكثافة السكانية «190 مليون نسمة تقريباً»، إضافة إلى المبادرات المتصاعدة في جعل التمويل الإسلامي خياراً مفضلاً لدى متخذي القرار في القطاع العام والخاص والمستهلكين على حد سواء.
- أن دول شمال إفريقيا لديها 95 مؤسسة مالية إسلامية من أصل 2337 مؤسسة مالية إسلامية في العالم بين المصارف الإسلامية وشركات التكافل وصناديق الاستثمار الإسلامية، أي ما يقارب 4.06 بالمائة من المؤسسات المالية الإسلامية في العالم، حيث تحتل السودان المرتبة الأولى بـ 49 مؤسسة ثم تليها مصر بـ 23 مؤسسة وتأتي كل من الجزائر وليبيا بـ 3 مؤسسات مالية إسلامية. كما أن المصارف الإسلامية في دول شمال إفريقيا تشكل أكثر من نصف المؤسسات المالية الإسلامية بحوالي 52 مصرف إسلامي وما يقارب 6 بالمائة من عدد المصارف الإسلامية العالمية.
- أن حجم أصول المصرفية الإسلامية في دول شمال إفريقيا تقدر بحوالي 19.5 مليار دولار أمريكي، وهي بذلك تقدر فقط بـ 1.1 بالمائة من مجموع أصول المصرفية الإسلامية العالمية، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الصناعة المالية الإسلامية مازالت بعيدة جداً عن المستوى المطلوب وخاصة بحجم المسلمين الكبير التي يقدر بحوالي 190 مليون؛
- أن دول شمال إفريقيا تتفوق على باقي دول العالم في كل من مؤشر تطور الصيرفة الإسلامية ومؤشر تطور التأمين التكافلي، بينما تعتبر مؤشري نمو الصناديق الإسلامية والصكوك أقل من باقي دول العالم، وعليه نجد أن مؤشر نمو التمويل الإسلامي في شمال إفريقيا يقدر بـ 14.82 نقطة وهو يفوق مؤشر النمو في العالم الذي يقدر بـ 10.79 نقطة، وبالتالي يمكن القول أن الصناعة المالية الإسلامية هي صناعة واعدة في دول شمال إفريقيا في المستقبل وخاصة من خلال توجه الحكومات في هذه الدول إلى سن القوانين المنظمة للتمويل الإسلامي مثل ما حصل في الجزائر والمغرب مؤخراً.

- بوجود شركات التكنولوجيا المالية ، سيتمكن الآن ما يقرب من ملياري شخص بالغ ممن لا يتعاملون مع البنوك من الوصول إلى حلول مالية، في منطقة شمال إفريقيا ، يوجد حالياً 37% فقط من سكان المنطقة البالغ عددهم 190 مليون نسمة لديهم حسابات مصرفية وهذا ما يخدم التكنولوجيا المالية الإسلامية لتحقيق الشمول المالي من خلال وجود منصات التمويل الجماعي والتمويل المباشر المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويمكن لمنصات التكنولوجيا المالية تعزيز الصناعة المالية الإسلامية من خلال الاستفادة من مزايا منصات التكنولوجيا المالية، لزيادة حصتها السوقية ومواجهة المنافسة العالمية
- أن مؤشرات الشمول المالي في دول شمال إفريقيا سواء ما تعلقت بالأفراد أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أقل من مؤشرات الشمول المالي العالمي، حيث نلاحظ أن نسبة البالغين الذين لديهم حسابات مصرفية في دول شمال إفريقيا لا تتعدى 37 % بينما هي في المتوسط 69 % ، ويمكن تفسير ذلك أن الشباب في معظم الاقتصاديات العربية لا يتمتعون باستقلالية مادية قبل عمر الخامسة والعشرين عاما كما أن الشباب دون سن الثامنة عشرة عاما لا يمكنهم فتح حسابات مصرفية وإدارتها الأمر الذي يفسر تدني معدلات الشمول المالي في معظم الاقتصاديات العربية باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي فيما تكشف البيانات المتاحة عن ارتفاع مؤشر ملكية الحسابات المصرفية عربيا عندما يتم احتساب البالغين فوق سن الخامسة والعشرين عاما.
- تتعدد الأسباب وراء انخفاض ملكية الحسابات المصرفية في منطقة شمال إفريقيا، حيث نلاحظ من خلال الجدول (09) أن هناك ثمانية أسباب للاستبعاد المالي، إما نتيجة بُعد المسافات، أو ارتفاع كلفة الخدمات المالية، أو عدم كفاية رصيد أو أموال العميل، أو عدم توفر الوثائق والشروط اللازمة لفتح حساب مصرفي، أو نتيجة لعدم الثقة في المؤسسات المالية، أو لأسباب دينية، حيث يعد سبب قلة المال السبب الرئيسي في عدم ملكية حساب مصرفي بنسبة 67.7 %، ويأتي السبب الديني في المرتبة السابعة بمعدل 7.92% ، والذي يمكن تجنبه من خلال توفير الحسابات المصرفية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
- نلاحظ أن نسبة البالغين بدون حساب لأسباب دينية بلغ في المتوسط في دول شمال إفريقيا 7.24% ، ونلاحظ أيضا أن هناك فقط 06 مؤسسات مالية إسلامية لكل 10 مليون بالغ وهو معدل ضعيف جدا لتغطية حاجيات الأفراد في دول شمال إفريقيا أين تبلغ نسبة المسلمين 95% ، كما نلاحظ أيضا أنه إذا استثنى السودان حيث النظام المصرفي كله نظام مصرفي إسلامي، فإن معدل المؤسسات المالية الإسلامية في شمال إفريقيا لا تتعدى 3 مؤسسة لكل 10 مليون بالغ، كما نلاحظ أيضا أن عدد مؤسسات التمويل الإسلامي لكل 10.000 كم² تقدر بـ 0.19 مؤسسة، وعلى هذا الأساس يمكن القول أنه يمكن زيادة عدد مالكي الحسابات المصرفية من خلال توفير حسابات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وذلك من خلال زيادة عدد المؤسسات المالية الإسلامية وبالتالي تحقيق ما يسمى الشمول المالي للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- يلعب التمويل الإسلامي دورا فاعلا في تعزيز الشمول المالي، حيث يقدم حولا للفئات التي أحجمت عن التعامل مع القطاع المصرفي التقليدي لاعتبارات دينية، وبالتالي فإن تصميم منتجات وخدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية سيؤدي إلى اجتذاب فئة من المجتمع ترغب بالحصول على هذه الخدمات والمنتجات؛
- إن توسع المؤسسات المالية الإسلامية في دول شمال إفريقيا يوفر إمكانيات هائلة لتعزيز الشمول المالي والمصرفي حيث يمكن لهذه إستيعاب المزيد من المتعاملين غير المشمولين بالخدمات المالية والمصرفية، وفي الأعوام الأخيرة

اعترفت المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين بالصناعة المالية الإسلامية بوصفها أحد أبرز أدوات مواجهة تحدى الاستبعاد المالي والمصرفي، حيث جاء في تقرير مشترك بين مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي أن التمويل الإسلامي عامل محفز محتمل لتحسين الوصول إلى النظام المالي الرسمي؛

التوصيات:

- في ضوء النتائج السابقة يمكن تقديم مجموعة من التوصيات نذكرها في النقاط التالية:
- على حكومات دول شمال إفريقيا تبني إستراتيجية شاملة تهدف إلى الاعتماد على المدفوعات الرقمية والتكنولوجيا المالية كأداة رئيسية لتعزيز الشمول المالي والتحول إلى الاقتصاد غير النقدي، وذلك عبر تحديث البنية التحتية للاتصالات، وإعداد قانون لتطوير المعاملات المالية غير النقدية تحت مظلة البنوك المركزية، بالإضافة إلى إقرار أطر تنظيمية تحقق الاندماج بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقطاع المالي؛
 - على المصارف المركزية والسلطات الرقابية إقرار قواعد جديدة تسعى إلى تذليل العقبات أمام التكنولوجيا المالية وخصوصاً المدفوعات الإلكترونية، والاعتراف بشركات المحمول كجهات مقدمة للخدمات المالية وليس مجرد وسيط مالي، حيث إن إتاحة الفرصة لشركات المحمول في تقديم الخدمات المصرفية الرقمية سيمنح المصارف نطاق تغطية أوسع خاصة في المناطق النائية وتخفيض مخصصات مالية لإنشاء الفروع؛
 - إبراز أهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الشمول المالي؛ توفير البنى التحتية اللازمة للتوسع في الشمول المالي وتهيئة بيئة تنظيمية وقانونية ورقابية مؤاتية وتعزيز الوعي للمخاطر والفرص المالية؛
 - أهمية التعاون المشترك بين دول شمال إفريقيا لوضع إستراتيجية شاملة لتعزيز الشمول المالي مع التشديد على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعزيز سياسات البناء والتشييد؛
 - أهمية إدراج الشمول المالي كهدف إستراتيجي جديد للحكومات والجهات الرقابية، مع ضرورة تحقيق التكامل بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنزاهة المالية والحماية المالية للمستهلك لتحقيق الإطار المتكامل للشمول والاستقرار الماليين؛
 - الإهتمام بالنظم الإلكترونية وتعظيم الاستفادة من التطور الكبير في الخدمات والمنتجات المالية المبتكرة وتطوير البنية التحتية للنظام المالي العربي، وتحسين أنظمة الإئتمان والإبلاغ، وحماية حقوق الدائنين، وتسهيل أنظمة الضمانات؛
 - خلق بيئة مشجعة ومواتية لحصول الشباب والنساء على التمويل والخدمات المالية، وتوسيع نطاق الخدمات المالية لتشمل على نحو أوسع المناطق الريفية في دول شمال إفريقيا، وتنوع وتطوير المنتجات والخدمات المالية في المنطقة بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة معقولة، مخصصة للفئات الفقيرة؛
 - حتى تتمكن الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية الإسلامية من أن تتوسع وتنمو أكثر يجب توفير بيئة أعمال يكون فيها انسجام وتوافق بين الفاعلين الأساسيين في مجال تقديم الخدمات المالية التقنية؛
 - ضرورة العمل على مكافحة الأمية المصرفية من خلال برامج تعليمية تثقيفية تبدأ من الصفوف الابتدائية؛
 - توسيع نطاق الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية لتلبية احتياجات التمويل الإسلامي وطلباته، من خلال تعزيز وصول ونفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأفراد الذين يفضّلون المعاملات المصرفية والمالية المتوافقة مع الشريعة؛

- التوسع مع الجهات الرقابية والجهات الضامنة للقروض لتمكين المؤسسات التي تعمل وفق لأحكام الشريعة الإسلامية من زيادة التمويلات المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من خلال الاتفاقيات الموقعة معها؛
- زيادة الوعي والمعرفة بالمنتجات الإسلامية وآلية تطبيقها وتوضيحها لجميع الأطراف يساهم بشكل كبير في تحقيق الشمول المالي للقطاعات ويعزز دور المؤسسات المالية؛
- تعزيز دور الأدوات المالية الإسلامية وأدوات توزيع الثروة في الشمول المالي (الزكاة والصدقات والوقف والقروض الحسن)، من خلال حصر استقبال وتوزيع أموال هذه الأدوات في النظام المالي الرسمي من خلال حسابات مصرفية، وبما يزيد من عدد المشمولين مالي أ وبالذات من ذوي الدخل المحدود والأقل وصولاً للتمويل.

المراجع

- Baber, H. (2019). Financial inclusion and FinTech. *Qualitative Research in Financial*.
- CHANCE, C. (2019). *FINTECH IN THE MIDDLE EAST – DEVELOPMENTS ACROSS MENA, JANUARY 2019, p 18-19*. london: CLIFFORD CHANCE.
- consulting, D. (2019). *sharia economy boosting financial inclusion through sharia economy in indonesia*. Jakarta: DELOITTE consulting.
- DIMICI. (2020). *Africa Fintech report 2020* .
- Dubai islamic economy development cente. (2018). *ISLAMIC FINTECH REPORT : CURRENT LANDSCAPE & PATH FORWARD* .Dubai: Dubai islamic economy development cente.
- Elipes and DinarStandard. (2021). *Global Islamic fintech 2021* .
- . (2019). *Global Fintech Adoption Index 2019* (بلا تاريخ).
- Group, W. B. (2017). *Global Report on Islamic Finance: Islamic Finance - A Catalyst for Shared Prosperity?* Washington DC: World Bank, , Islamic Development Bank Group.
- IMF من الاسترداد من (2020). <https://data.imf.org/>
- International Telecommunication Union ITU. (2021). *Measuring digital development Facts and figures* .Geneva Switzerland: ITUPublications.
- ITU. (2020). *سد الفجوة في مجال الابتكار الرقمي*. جنيف: منشورات ITU.
- KPMG. (2021). *Pulse of fintech H2 2020*.
- Richie Santosdiaz. (2021). *Fintech MIDDLE EAST & AFRICA 2021: THE FINTECH LANDSCAPE, KEY SPOTLIGHT MARKETS AND FUTURE TRENDS REPORT* .LONDON : The Fintech Times.
- Sami Ben Naceur, A. B. (2015). Can Islamic Banking Increase Financial Inclusion?. *IMF Working Paper*.
- Statista. (2021). *Total value of investments into Fintech companies worldwide from 2010 to 2019* . تم الاسترداد من <https://www.statista.com/statistics/719385/investments-into-fintech-companies-globally/>
- World Bank من الاسترداد من (2018). <https://data.albankaldawli.org/indicator>
- World.Bank. (2014). *Global Financial Development Report 2014: Financial Inclusion*. Washington, DC: World Bank.
- zawya من الاسترداد من (2020). [islamic-finance-development-indicator: https://www.zawya.com/islamic-finance-development-indicator](https://www.zawya.com/islamic-finance-development-indicator)
- اتحاد المصارف العربية. (2020). *واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه*. البحرين: اتحاد المصارف العربية.
- الاسكوا. (2019). *نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية في المنطقة العربية ، آفاق عالمية وتوجهات قطرية*. بيروت: مطبوعات الامم المتحدة.
- البنك المركزي المصري. (2021). *منظور التكنولوجيا المالية في مصر 2021*. القاهرة : البنك المركزي المصري.
- حنان العمراوي. (2019). *منصات التكنولوجيا المالية كألية لتعزيز نمو الصناعة المالية الإسلامية: دراسة حالة منصة ناسداك دبي للمرابحة*. مجلة الاستراتيجية والتنمية، 9(3)، 343-363.
- رامي يوسف عبيد. (2019). *أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول العربية، تقرير صندوق النقد العربي، الإمارات، 2019*. الإمارات: صندوق النقد العربي.

- رفيقة بن عيشوية. (2018). صناعة التمويل الإسلامي و دورها في تعزيز الشمول المالي - دراسة حالة الدول العربية. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 9(2).
- سعيدة حرفوش. (2019). التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي. مجلة آفاق علمية، 729-730.
- صندوق النقد العربي. (2015). العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي. الامارات العربية المتحدة : أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية .
- صندوق النقد العربي. (2019). تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية.
- عبد الحلیم غربي. (2018). دور الصيرفة الإسلامية في الشمول المالي والمصرفي: الاقتصادات العربية نموذجاً. مجلة بيت المشورة(8)، 79-131.
- عبد الحلیم غربي. (2020). نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الإسلامي دراسة تحليلية لأبعاده ومؤثراته وتأثيراته. المجلة الجزائرية للدراسات المالية و المصرفية، 8.
- عبد الكريم قندوز. (2019). التقنيات المالية والصناعة المالية الإسلامية. الإمارات: صندوق النقد العربي.
- ماجنييت. (2020). تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، نسخة 2019. منصة ماجنييت بالتعاون مع سوق أبو ظبي العالمي .
- هبة عبد المنعم، رامي عبيد، و عثمان أنور. (2021). منصات التمويل الجماعي. صندوق النقد العربي.
- ومضة بيرفورت. (2016). التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.